

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

المركز الجامعي نورالبشير - البيض -

معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

-قسم العلوم الاقتصادية -

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر

تخصص: اقتصاد كمي

العنوان:

أثر السياسة النقدية على التضخم في الدول النامية
الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة 2000-2022

الدكتور:

تحت إشراف الأستاذ

من إعداد الطالبتين:

- بن علال بلقاسم

-ماحي آمال.

-بوعمر نعيمة

لجنة المناقشة:

الصفة	الجامعة	الاسم واللقب
رئيسا	المركز الجامعي نور البشير البيّض	معروف الجيلالي
مشرفا ومقررا	المركز الجامعي نور البشير البيّض	بن علال بلقاسم
مناقشا	المركز الجامعي نور البشير البيّض	حفيظ الياس

الموسم الجامعية: 2023-2024

شكر وتقدير

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء، والمرسلين سيدنا

محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

يسرنا أن نتقدم بجزيل الشكر والامتنان لمن ساهم في إتمام هذا العمل وأعاننا على تخطي

الصعاب التي واجهتنا.

كل الشكر والامتنان للدكتور بن علال بلقاسم على دعمه وتوجيهاته القيمة التي كان لها

الأثر الكبير في تحقيق هذه المذكرة

إهداء

يا شيء اعز من رب الكون الذي لم يبخل علي برحمته ونعمته له الشكر والحمد حمدا كثيرا لا نهاية له.

إلى ينبوع الحنان الذي انفجر يوما ليلهمني الصبر، إلى من أفضلها على نفسي ولم لا فلقد ضحت من أجله ولم تدخر جهدا في سبيل إسعادي على دوام أُمي العزيزة الحبيبة تسير في دروب الحياة، ويبقى من يسيطر على أذهاننا في كل مسلك نسلكه صاحب الوجه الطيب والأفعال الحسنة فلم يبخل علي بشيء طيلة حياتي أبي الحبيب.

إلى اغل ما املك في هذه الدنيا توأم روعي وإخوتي وأخواتي

إلى رفيق دربي وحببي ورفيقي في السراء والضراء إلى شريك حياتي زوجي العزيز

إلى رفيقة دربي وصديقتي الصدوقة وشريكتي في هذا العمل آمال.

إلى كل إخوتي وزميلاتي التي لم تلدهم أُمي وإلى كل من ساعدني في الوصول لهذا

اليوم. بالأخص المشرف الدكتور بن علال بلقاسم.

نعيمه

إهداء

إلى روح أمي التي تمنيت لو عاشت معي أفراحي وانكساراتي ...
إلى روح أمي الثانية، إلى من غمرتني بحنانها وحبها طوال حياتها، إلى من لا تزال
دعواتها تلازمني حتى بعد رحيلها.
إلى زوجي ورفيق العمر، إلى من كان سندا وداعما في كل خطوة أخطوها
إلى أختي الحبيبة، إلى من كانت لي أختا وصديقة ورفيقة درب
إلى أبنائي الأعتاء، إلى من أملأ حياتهم بحببي ورعايتي وأملأ حياتي بوجودهم،
إلى من تقاسمت معي تعب البدايات وفرح النهاية والانجاز، صديقتي نعيمة
إلى كل من قدم لي الدعم والمساندة بكل صدق وصدقة
إليكم جميعا ... أتمنى أن تكون هذه المذكرة تعبيراً متواضعا عن امتناني العميق وتقدير
لكل واحد منكم.

أمال

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى دراسة أثر السياسة النقدية على التضخم خلال الفترة (2000-2022).

(2022)، وذلك من خلال توضيح الجانب النظري لكل من السياسة النقدية، والتضخم بغرض التعريف بعمومياتها لنقوم بغد ذلك بدراسة قياسية لهذه الفترة باستعمال نماذج متجه الانحدار الذاتي VAR واعتمدنا على ثلاث متغيرات (الكتلة النقدية . معدل التضخم سعر الصرف)، ومن خلال الدراسة تبين لنا ان النموذج VAR المقدر يعطي نتائج مستقرة، ويمكن الاعتماد عليه في التخلي، وان السياسة النقدية لها تأثير في التقليل من معدل التضخم.

الكلمات المفتاحية: السياسة النقدية . الكتلة النقدية . معدل التضخم، سعر الصرف . نموذج VAR.

ABSTRACT

This study aims to examine the impact of monetary policy on inflation during the period (2000-2022), by elucidating the theoretical aspect of both monetary policy and inflation to define their generalities, followed by a standardized study of this period using Vector Autoregression (VAR) models. We relied on three variables (money supply, inflation rate, Exchange rate). Through the study, it became apparent that the estimated VAR model provides stable results and can be relied upon for inference, indicating that monetary policy has an effect on reducing the inflation rate.

Key words : Monetary policy - money supply - inflation rate - exchange rate - VAR model.

Résumé

Cette étude vise à examiner l'impact de la politique monétaire sur l'inflation au cours de la période (2000–2022), en clarifiant l'aspect théorique de la politique monétaire et de l'inflation afin de définir leurs généralités, avant d'entreprendre une étude empirique de cette période en utilisant des modèles de vecteurs autorégressifs (VAR). Nous avons basé notre analyse sur trois variables (agrégat monétaire, taux d'inflation, taux de change). L'étude révèle que le modèle VAR estimé produit des résultats stables et peut être fiable pour l'analyse, et que la politique monétaire a un effet sur la réduction du taux d'inflation.

Mots clés: La politique monétaire, l'agrégat monétaire, le taux d'inflation, le taux de change, le modèle VAR.

قائمة المحتويات

الصفحة	المحتوى
I	شكر وتقدير
II	إهداء
IV	الملخص
VI	قائمة المحتويات
XI	قائمة الجداول والأشكال
الفصل التمهيدي: الإطار العام للدراسة	
2	1. مقدمة عامة
4	2. إشكالية الدراسة statement of the study
4	3. فرضيات الدراسة hypothèses
4	4. أهمية البحث importante of the study
5	5. أهداف البحث study objectives
5	6. منهجية البحث: methodology of the study
6	7. أسباب اختيار الموضوع
6	8. هيكل وخطة البحث chapters of the study
7	9. الصعوبات Difficultés

الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة	
9	مقدمة الفصل
11	المبحث الأول: النظريات المفسرة للسياسة النقدية
11	تمهيد
12	المطلب الأول: السياسة النقدية مفهومها وأنواعها
12	الفرع الأول: مفهوم السياسة النقدية
13	الفرع الثاني: أنواع السياسة النقدية
14	المطلب الثاني: أهداف وأدوات السياسة النقدية
14	الفرع الأول: أهداف السياسة النقدية
16	الفرع الثاني: أدوات السياسة النقدية
19	المطلب الثالث: فعالية وقنوات إبلاغ السياسة النقدية
19	الفرع الأول: فعالية السياسة النقدية
23	الفرع الثاني: قنوات إبلاغ السياسة النقدية
28	المطلب الرابع: السياسة النقدية في الدول النامية
29	الفرع الأول: أوضاع السياسة النقدية في الدول النامية
30	الفرع الثاني: عوامل ضعف السياسة النقدية في الدول النامية
32	خلاصة

33	المبحث الثاني: علاقة التضخم بالسياسة النقدية
33	تمهيد:
34	المطلب الأول: مفهوم وأنواع التضخم
34	الفرع الأول: مفهوم التضخم
36	الفرع الثاني: أنواع التضخم
40	المطلب الثاني: أسباب وأثار التضخم
40	الفرع الأول: أسباب التضخم
42	الفرع الثاني: آثار التضخم
45	المطلب الثالث: النظريات المفسرة للتضخم وقياسه
45	الفرع الأول: النظريات المفسرة للتضخم
50	الفرع الثاني: قياس التضخم
54	المطلب الرابع: العلاقة بين السياسة النقدية والتضخم
55	الفرع الأول: الأدوات الكمية أو العامة
58	الفرع الثاني: أدوات النوعية للسياسة النقدية
63	المبحث الثالث: الدراسات السابقة
63	المطلب الأول: عرض وتحليل الدراسات السابقة
71	المطلب الثاني: مقارنة الدراسة الحالية بالدراسات السابقة

74	خلاصة:
75	الفصل الثاني: منهجية الدراسة القياسية
الفصل الثاني: منهجية الدراسة القياسية	
76	المبحث الأول: الإطار العام للدراسة القياسية
77	المطلب الأول: تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة 2000 . 2022
83	المطلب الثاني: تطور الكتلة النقدية
83	الفرع الأول: تنفيذ الكتلة النقدية
86	الفرع الثاني: تطور الوضع النقدي
90	المبحث الثاني: منهجية الدراسة القياسية والنموذج المستخدم
90	المطلب الأول: الطريقة والأدوات
90	الفرع الأول: الطريقة
93	الفرع الثاني: الأدوات
96	المطلب الثاني: تقدير نموذج VAR
98	المطلب الثالث: اختبار جودة نموذج VAR
98	الفرع الأول: اختبار جودة الوحدة
100	الفرع الثاني: اختبار البواقي في برنامج
103	المطلب الرابع: تحليل دوال الاستجابة

107	المطلب الخامس: تجزئة التباين
110	المطلب السادس: اختبار السببية
113	المبحث الثالث: ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسة السابقة واختبار الفرضيات
113	المطلب الأول: ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسة السابقة
114	المطلب الثاني: اختبار الفرضيات
115	خلاصة
117	الخاتمة
122	قائمة المصادر والمراجع

قائمة الجداول والأشكال:

قائمة الأشكال:

الصفحة	الشكل
20	الشكل رقم (1-1): فعالية السياسة النقدية وانحدار منحنى IS
22	الشكل رقم (2-1): فعالية السياسة النقدية وانحدار منحنى LM
27	الشكل رقم (3-1): قنوات انتقال السياسة النقدية
30	الشكل رقم (4-1): نظرية كمية النقود بيانيا:
35	الشكل رقم (5-1): عرض النقود في التحليل الكينزي
79	الشكل رقم (6-2) معدل التضخم من 2000. 2022
87	الشكل رقم (7-2): تطور الكتلة النقدية
87	الشكل رقم (8-2) رسم بياني لتطور الكتلة النقدية
89	الشكل رقم (9-2) رسم بياني لهيكل الكتلة النقدية

قائمة الجداول:

الصفحة	الجدول
93	الجدول رقم (1-2): قيم الكتلة النقدية ومعدل التضخم وسعر الصرف في الجزائر

**الفصل التمهيدي: الإطار العام
لِلدراسة**

1. مقدمة عامة

تعتبر ظاهرة التضخم من المشاكل الرئيسية التي تعاني منها اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، وأصابت مختلف الدول على، اختلاف سياساتها الاقتصادية، والتضخم يعد من أكثر الظواهر الاقتصادية والاجتماعية انتشارا وتعقيدا حيث نجد إن هناك جدل كبير بين الاقتصاديين في تحديد تعريف لهذه الظاهرة نظرا لاختلاف الزاوية التي ينظر من خلالها إلى التضخم، فهي ظاهرة تتميز بتعدد أبعادها وأسبابها وتختلف من حيث أثارها الاقتصادية وأيضا طرق معالجتها أو الحد منها على الأقل، فهو يمثل حالة من حالات الاختلال الاقتصادي والتي تكون سببها قوى تضخمية تعمل على استمرار ارتفاع المستوى العام للأسعار لذلك فإن معظم تلك الدول نسعى إلى اتخاذ العديد من السياسات الاقتصادية لتقليل الآثار السلبية الناتجة عن التضخم والتي تؤثر على كافة الأنشطة سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية والتي من شأنها إن تؤدي إلى تقليل القوى التضخمية ومن بينها السياسة النقدية التي تعتبر من أهم السياسات الاقتصادية التي حصلت على اهتمام كبير وواسع في الفكر الاقتصادي بدايتها على يد المدرسة الكلاسيكية التي تعتبر سببا في بروزها لتأتي بعدها المدرسة الكينزية عقب الأزمة الاقتصادية الكبرى في الثلاثينات وتقوم بإزاحة الفكر الكلاسيكي وتقوم بتأكيد فعالية السياسة المالية على حساب السياسة النقدية، لكن سرعان ما استرجعت هذه الأخير مكانتها في الخمسينيات من القرن

العشرين على يد الأمريكي ميلتون فريدمان وتؤكد صدارتها وفعاليتها بواسطة أدوات الكمية والنوعية.

الجزائر من بين دول العالم التي عانت من ارتفاع معدلات التضخم في السنوات الأخيرة وأصبح التضخم من أهم المشاكل التي تواجه الاقتصاد لذلك فإن استهداف التضخم يتطلب توفر سياسة اقتصادية محكمة قادرة على الجمع والملائمة بين الأدوات المختلفة، ومن بين الأدوات التي أثبتت فعاليتها في الحد من مستويات التضخم هي أدوات السياسة النقدية لأنها من أهم الأدوات التي تستخدم لتحقيق الاستقرار والتوازن الاقتصادي العام، ولكنها تختلف في أسلوب التطبيق من دولة لأخرى وذلك بسبب اختلاف متغيرات كل دولة. ويمكن القول بأن أدوات السياسة النقدية من أهم الأدوات التي تؤثر على مؤشرات الاقتصاد الكلي وخاصة مؤشر التضخم، لذلك سوف نركز على كيفية استخدام أدوات السياسة النقدية في معالجة مشكلة التضخم في الاقتصاد الجزائري.

وذلك بعد انتقالها من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق والذي كانت له انعكاسات معينة على السياسة النقدية وعلى أهدافها وأدواتها لذا قامت الجزائر منذ الاستقلال من أجل المساهمة في تحقيق النمو الاقتصادي بإنشاء البنك المركزي 1962 وإنشاء العملة الوطنية 1964، ونظرا للعجز والأزمة التي عرفت الجزائر من جراء انخفاض أسعار النفط سنة 1986 كان لابد عليها القيام بمجموعة من الإصلاحات لتفادي هذه الاختلالات التي كانت بدايتها بالإصلاح النقدي لسنة 1986 ثم وصول إلى اصلاح 2000 المتعلق بقانون النقد

والقرض، 1988.90.10 وانطلاقاً من هذا التاريخ بدأ يتضح دور السياسة النقدية في الجزائر كغيرها من دول العالم. وذلك خلال برامج التثبيت الهيكلي وإضافة فعالية السياسة النقدية لتأثير على ظاهرة التضخم في الجزائر.

2. إشكالية الدراسة: **statement of the study**

بناء على ما سبق حاولنا معالجة الإشكالية التالية:

ما هو أثر تطبيق السياسة النقدية على التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000-2022)؟

3. فرضيات الدراسة: **hypotheses**

للإجابة عن إشكالية هذه الدراسة، وبعد معالجة بعض الدراسات السابقة التي تحدثت عن هذا الموضوع، تم وضع الفرضيتين التاليتين:

✓ **الفرضية الأولى:** يوجد أثر إيجابياً لسياسة النقدية على التضخم.

✓ **الفرضية الثانية:** لا يوجد أثر للسياسة النقدية على التضخم.

4. أهمية البحث: **importante of the study**

تتبع أهمية البحث من واقع أهمية الموضوع الذي يتناوله، حيث أصبحت ضرورة إصلاح السياسة النقدية على الصعيد الوطني واقعا لا يمكن لأي اقتصاد تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بشكل تلقائي دون وجود سياسة نقدية مرنة ومتوازنة وفعالية تتناسب مع التحديات المحيطة به، يبرز نجاح السياسة النقدية المبنية على استراتيجية الحد من

التضخم في تحقيق معدلات التضخم منخفضة في العقود الأخير في العديد من الدول، مما نريد من أهمية تبني هذه السياسة لدعم استقرار الاقتصادي، ويعزز إمكانية تطبيقها بشكل فعال في الجزائر، إذ يبرر هذا البحث دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال دراسة السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000\2022) .

5. أهداف البحث study objectives

أهداف البحث في هذه الدراسة تتمثل في:

- ✓ التعرف على المفاهيم النظرية والنماذج التي طرحها الفكر الاقتصادي حول السياسة النقدية على التضخم في الجزائر.
- ✓ عرض الدراسات التطبيقية والنظرية السابقة المتعلقة بالسياسة النقدية والتضخم.
- ✓ محاولة بناء نموذج قياسي يحدد تأثير السياسة النقدية على التضخم.

6. منهجية البحث methodology of the study:

المنهج المعتمد في هذا البحث هو المنهج الوصفي، والذي يركز على الوصف والتحليل الظواهر الاقتصادية، كما اعتمدنا على المنهج التحليلي في الجانب التطبيقي والذي يعتمد على بعض الاختبارات القياسية والأدوات التحليل الاقتصادي والقياسي، إضافة إلى المنهج التجريبي والذي يعتمد على استخدام البيانات العلمية لاختبار الفرضيات الاقتصادية في سياق الواقع، بالإضافة إلى المنهج التاريخي الذي يعتمد على دراسة الأحداث الماضية وفهمها لتوضيح الحاضر والمستقبل.

7. أسباب اختيار الموضوع

تم اختيار هذا لموضوع نظرا للعديد من الاعتبارات، ويمكن تلخيص الأسباب العلمية والموضوعية كما يلي:

الرغبة في إثراء البحوث العلمية في هذا المجال.

الاهتمام بالتخصص في المجال السياسة النقدية وفهم دورها في مكافحة التضخم.

الرغبة في استكشاف الأسباب الفعلية لارتفاع الأسعار وتزايد معدلات التضخم، مع التركيز

على دور البنك الجزائر في مكافحة التضخم وتحقيق الاستقرار في مستوى الأسعار العام.

8. هيكل وخطة البحث chapters of the study

قمنا بتقسيم هذه الدراسة إلى فصلين:

الفصل الأول:

قد خصصنا هذا الفصل لتقديم دراسة نظرية شاملة حول ماهية السياسة النقدية من مفاهيم

وأنواع إضافة إلى أهداف السياسة النقدية وأدواتها ثم فعاليتها وقنوات إبلاغها، ولقد تطرقنا

بعد ذلك إلى السياسة النقدية في ظل التطورات النقدية واخيرا إلى تقييم تطبيق السياسة

النقدية في الدول النامية.

أما المبحث الثاني تطرقنا إلى علاقة التضخم بالسياسة النقدية بداية من مفهوم

التضخم وأنواعه وبعدها أسباب التضخم وأثاره، ثم النظريات المفسرة له وقياسه وفي الأخير

علاقة السياسة النقدية بالتضخم.

اما في المبحث الثالث فتطرقنا إلى عرض وتحليل الدراسات السابقة ومقارنة الدراسات السابقة بالدراسة الحالية.

الفصل الثاني: قد خصصنا هذا الفصل منهجية الدراسة القياسية لأثر السياسة النقدية على التضخم.

فقد تطرقنا في المبحث الأول إلى الإطار العام للدراسة القياسية، وفي المبحث الثاني تطرقنا إلى منهجية الدراسة القياسية والنموذج المستخدم. أما المبحث الثالث تطرقنا إلى عرض النتائج مع التحليل واختبار الفرضيات. وأخيرا الخاتمة.

9. الصعوبات: Difficultés

يمكن أن نلخص الصعوبات التي واجهتنا فيما يلي:

- ✓ تضارب البيانات والإحصاءات المتعلقة بالدراسة بين عدة مصادر مختلفة.
- ✓ نظرا لأهمية الموضوع وتوسعه وجدنا صعوبة في الإلمام بجميع جوانبه.

الفصل الأول: الإطار النظري

للدراسة

مقدمة الفصل

يمثل البحث والتحليل في مجال السياسة النقدية مصدرا مهما لفهم التطورات المستمرة، حيث تعد هذه السياسة من أبرز السياسات الاقتصادية التي تستند إليها الدول لتحقيق أهدافها المتنوعة. ولقد أصبح لها تأثير فعال على مختلف المتغيرات الاقتصادية مثل التضخم واستقرار الأسعار والبطالة، خاصة في ظل الأزمات العالمية الأخيرة ، التضخم يمثل تحديا كبيرا يواجه العديد من الدول، لذلك تتمحور الأبحاث الاقتصادية حول فهم وتحليل هذه المشكلة وأثارها السلبية.

تعاني الجزائر كغيرها من الدول النامية من تحديات التضخم، مما يدفعها لاتخاذ إجراءات واليات للحفاظ على استقرار الأسعار وتقليل معدلات التضخم، خاصة بعد صدور قانون النقد والقرض 10.90، يركز البحث الاقتصادي بشكل كبير على تأثير السياسة النقدية على التضخم.

فقد خصصنا هذا الفصل لتقديم دراسة نظرية شاملة حول ماهية السياسة النقدية من مفاهيم وأنواع إضافة إلى أهداف السياسة النقدية وأدواتها ثم فعاليتها وقنوات إبلاغها ، أما المبحث الثاني تطرقنا إلى عموميات حول التضخم بداية من مفهومه وأنواعه وبعدها أسبابه وأثاره، ثم النظريات المفسرة له وبعدها العلاقة بين السياسة النقدية والتضخم، أما في المبحث الثالث فتطرقنا إلى عرض وتحليل الدراسات السابقة ومقارنة الدراسات السابقة بالدراسة الحالية.

المبحث الأول: النظريات المفسرة للسياسة النقدية

تمهيد

تعتبر السياسة النقدية من بين أهم السياسات الاقتصادية التي تعتمد عليها الدولة في تحقيق أهدافها المختلفة، مما جعلها تشكل حقل خصباً لكثير من البحوث والدراسات، وتتعرض باستمرار للإضافة والتطوير من طرف الاقتصاديين على اختلاف مذاهبهم في ظل الأزمات النقدية وعدم الاستقرار الاقتصادي الذي شهده العالم خاصة في السنوات الأخيرة، وتمارس السياسة النقدية عملها من خلال التأثير في حجم المعروض النقدي والائتمان بإحداث تغييرات عليه بما يتلاءم والظروف الاقتصادية السائدة بهدف امتصاص السيولة الزائدة في حالات التضخم أو حقن الاقتصاد بالسيولة في حالة انتهاج سياسة توسعية، مما جعلها تمثل جزءاً أساسياً ومهماً من أجزاء السياسة الاقتصادية . تتبع السلطة النقدية سياسة نقدية معينة داخل اقتصاد بلد ما بهدف الوصول إلى هدف معين كالمحافظة على استقرار قيمة النقد. ومحاربة التضخم أو مجموعة من الأهداف التي يتطلب تحقيقها ولهذا نحاول في هذا المبحث تطرقنا إلى السياسة النقدية من جانبها النظري، وذلك من خلال أربع مطالب، أولاً مفهوم السياسة النقدية وأنواعها ثم أهداف السياسة النقدية وأدواتها، بعدها فعالية السياسة النقدية وقنوات إبلاغها وفي الأخير تطرقنا إلى السياسة النقدية في الدول النامية.

المطلب الأول: السياسة النقدية مفهومها وأنواعها

الفرع الأول: مفهوم السياسة النقدية

نظرا لأهمية السياسة النقدية، تم الاهتمام بدراستها وتحليلها وتعريفها بشكل محدد، ومن

بين هذه التعاريف¹:

✓ **السياسة النقدية:** هي مجموعة من الإجراءات والتدابير التي تتخذها السلطات النقدية

لتحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية.

✓ **السياسة النقدية:** هي مجموعة من التدخلات التي تقوم بها السلطات النقدية بهدف

التحكم في التطور والنمو الأمين للنقود، سواء في المستوى الداخلي أو الخارجي.

✓ **السياسة النقدية الاستراتيجية** المثلى أو الدليل العمل التي تتبعه السلطات النقدية لتوجيه

الوحدات الاقتصادية نحو تحقيق النمو المتوازن والاستقرار النسبي للأسعار.

ومن خلال هذه المفاهيم، يمكن الاستنتاج أن السياسة النقدية هي مجموعة من

الإجراءات والتدابير التي تتبعها الدولة أو السلطات النقدية للتأثير والرقابة على الائتمان بهدف

تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الكلية للدولة ومن أهمها ضمان تحقيق الاستقرار

الأسعار، وتحفز النمو الاقتصادي والتشغيل.²

¹ رشيد الخميلى، السياسة النقدية في ظل اختلاف أنظمة التمويل، دراسة الحالة الجزائر - مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر - سعد دحلب البليلة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، نقود مالية - بنوك - 2008 صفحة

² محمد ادريس، السياسة النقدية-سلسلة كتيبات تعريفية العدد 17 صندوق النقد العربي 2021 صفحة 12

الفرع الثاني: أنواع السياسة النقدية

تتمثل أنواع السياسة النقدية التي تنتهجها البنوك المركزية في نوعين أساسيين هما¹:

✓ **السياسة النقدية التوسعية** : تهدف إلى معالجة حالة الركود والانكماش التي يمر بها

الاقتصاد أي إن التدفق الحقيقي أكبر من التدفق النقدي وهنا تسعى السلطة ممثلة في البنك

المركزي إلى زيادة مدخول الأفراد والمؤسسات وبالتالي تحفيز الطلب على السلع الاستهلاكية

والسلع الاستثمارية على حد سواء.

✓ **السياسة النقدية الانكماشية**: تهدف إلى معالجة حالة التضخم التي يعاني منها اقتصاد

بلد ما من خلال تقليل إصدار العملات وتقليص المعروض النقدي، يهدف ذلك إلى التقليل

من الأنفاق على السلع والخدمات من قبل الأفراد المؤسسات، ويرى البعض أن السياسة

النقدية الناجحة هي التي تعمل على منع حدوث التضخم بدلا من معالجته، ويعتبر

المعروض النقدي المحدد الرئيسي للأسعار والإنتاج العام والتوظيف وبالتالي يحقق الاستقرار

الأسعار من خلال تنظيمه بشكل مستمر ومتوازن².

¹-نسبية خوالدي، أثر السياسة النقدية على التضخم دراسة تحليلية وقياسية خلال فترة (2000\2018)، مذكرة نيل شهادة الماستر، جامعة العربي بن مهيدي، أم بواقي كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير اقتصاد نقدي وبنكي (2020\2021)، صفحة 10.

²الطبيبي محمد اشتوي عبد الناصر، مدى فعالية السياسة النقدية في التخفيف من حدة التضخم في الجزائر (2010\2022)، مذكرة نيل شهادة ماستر جامعة أحمد دراعية - أدرار، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير اقتصاد نقدي وبنكي (2022\2023). صفحة 6.

المطلب الثاني: أهداف وأدوات السياسة النقدية

الفرع الأول: أهداف السياسة النقدية

السياسة النقدية عدة أهداف تمس جوانب مختلفة منها الأهداف الأولية والوسيط

والأهداف النهائية¹:

• الأهداف الأولية

هنالك صلة وثيقة تربط بين أدوات السياسة النقدية والأهداف الوسيطة حيث يرسل البنك المركزي من خلال الأهداف الأولية إشارات سريعة وواضحة ومحددة للمتعاملين والسوق حول مضمون السياسة النقدية، تتألف الأهداف الأولية من مجموعتين من المتغيرات، حيث تشمل المجموعة الأولى الاحتياطات المالية وتشمل القاعدة النقدية ومجموع احتياطات البنوك واحتياطات الودائع واحتياطات غير المقرضة، أما المجموعة الثانية فتشمل ظروف سوق النقد منها الاحتياط الحر ومعدلات أسعار الفائدة الأخرى في سوق النقد.

• الأهداف الوسيطة

تشير إلى المتغيرات النقدية الكلية التي يستطيع من خلال التحكم فيها البنك المركزي تحقيق الأهداف النهائية، سواء كانت كلها أو بعضها ويمكن اعتبارها مؤشرات تتغير باتجاه المعاكس لتغيرات الأهداف النهائية، تعتبر هذه العوامل مؤشرات قابلة للقياس والتحكم، حيث يمكن أن تعكس التغيرات في الأهداف النهائية ومن بين الأهداف الوسيطة نذكر:

¹ مقدمة في الاقتصاد الكلي: أد محمد احمد الافندي، أستاذ الاقتصاد جامعة صنعاء ص 213

✓ **تعديل معدل الفائدة:** يستخدم تعديل معدل الفائدة كوسيلة للتحكم في التضخم والنمو

الاقتصادي، فزيادته يقلل من النمو الاقتصادي والاستثمار والإنفاق، بينما يشجع خفضه على

الاستثمار والإنفاق ويعزز النمو الاقتصادي¹.

✓ **السيولة المالية:** تهدف تنظيم كمية الأموال والسيولة المتداولة في الاقتصاد إلى

الحفاظ على الاستقرار الأسعار وتوفير مستوى مناسب من السيولة لتمويل النشاط

الاقتصادي، وذلك من خلال السياسات مثل الشراء والبيع السندات الحكومية وتحديد

المتطلبات الاحتياطي النقدي للبنوك.

✓ **سعر صرف العملة:** يتم التركيز على التحقيق استقرار الصرف العملة المحلية مقابل

العملات الأجنبية، حيث يعمل ذلك على تعزيز التجارة الخارجية والاستثمارات الأجنبية

وبوفير الاستقرار الاقتصادي العام.

✓ **معدل التضخم:** يهدف إلى ضبط معدل التضخم والحفاظ على الاستقرار قوة الشراء

للعلمة المحلية، ويستخدم لذلك العرض أدوات السياسة النقدية مثل زيادة معدل الفائدة

وتقليص الإمدادات النقدية للحد من التضخم والحفاظ على استقرار².

¹شاكر ابراهيم، دور السياسة النقدية في استهداف التضخم (دراسة حالة الجزائر (2000\2020) مذكرة نيل شهادة ماستر،

جامعة محمد بوضياف مسيلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم تسيير ص 46

²سعيدان عمر، دور البنك المركزي في تحقيق الاستقرار النقدي، دراسة حالة البنك المركزي الجزائري، مذكرة نيل شهادة

ماستر-جامعة العربي بن مهيدي - أم بواقي، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص اداري أعمال مؤسسات

(2008\2009) صفحة 113

• الأهداف النهائية:

تتفاوت الأهداف النهائية في عددها وطرق تحقيقها بين الدول، ولذا تختلف التشريعات النقدية فيما يتعلق بتوسعها وتصنيفها، وتتمثل في:

- ✓ تحقيق النمو الاقتصادي المثالي مع تحقيق العلامة الكاملة.
- ✓ السعي لتحقيق الاستقرار النقدي على الصعيدين الداخلي والخارجي.
- ✓ تعزيز الرقابة على الائتمان وتناسبها مع الوضع الاقتصادي الحالي.
- ✓ جذب المدخرات والموارد المالية اللازمة لتمويل البرامج الاستثمارية.
- ✓ تعزيز التوزيع العادل للثروة.¹

الفرع الثاني: أدوات السياسة النقدية

أدوات السياسة النقدية هي وسائل تقنية التي تسعى السلطات النقدية السيطرة عليها واستخدامها لتحقيق أهدافها السياسية، حيث يلعب البنك المركزي دورا مهما في إدارة وتنظيم الكتلة النقدية نتيجة لوظيفته المرتبطة بالبنوك.

تنقسم هذه الأدوات إلى الفئتين مباشرة (الكمية)، وغير المباشرة (غير الكمية).²

¹ دحمانى رابح، أثر السياسة النقدية في التضخم في الجزائر، دراسة اقتصادية خلال 2017\1980 مذكرة نيل شهادة

ماستر جامعة البويرة معهد العلوم الاقتصادية تخصص: اقتصاد كمي صفحة 17

² عمران الوليد، دور السياسة النقدية في مكافحة التضخم، حالة الجزائر، جامعة أم البواقي، معهد العلوم الاقتصادية

(2014\2013) صفحة 33

• أدوات السياسة النقدية غير المباشرة (غير الكمية):

تهدف إلى التأثير على حجم الائتمان، المقدم من البنوك التجارية دون تركيز على نوعية

الائتمان، وتشمل هذه الأدوات على سبيل المثال:

✓ **معدّل إعادة الخصم:** هو السعر الذي يفرضه البنك المركزي على البنوك التجارية مقابل

تمويلها بأوراق مالية أو قروض.

✓ **النسبة الإلزامية للاحتياطي القانوني:** تفرض النسبة الإلزامية للاحتياطي القانوني على

ودائع الجمهور غير مصرفية وودائع التحويلات وودائع الأجل من قبل البنك المركزي عند

استلامها، ويحتجز هذا الاحتياط في حساب مفتوح بأسماء، البنوك المعنية، دون أن يعطي

لها فوائد عادة، يهدف استخدام هذه الأداة السياسية النقدية إلى التحكم في سيولة البنوك

التجارية بشكل مباشر، حيث يمكن للبنك المركزي زيادة احتياطي القانوني لتقليص السيولة

والعكس صحيح.

✓ **سياسة السوق المفتوحة:** تتضمن سياسة السوق المفتوحة دخول البنك المركزي إلى

السوق العالمية لبيع أو شراء الأصول المالية، مثل السندات الحكومية أو الأذونات الخزينة،

بهدف تحكم السيولة المتداولة وتحقيق التوازن في العرض النقدي، حيث يمكن أن يدخل

البنك المركزي السوق كبائع الأصول لتقليل السيولة في حالة التضخم أو كمشتري للأصول

لتزويد السوق بالسيولة اللازمة.

• الأدوات المباشرة للسياسة النقدية (الكمية)

هي الأساليب التي يعتمدها البنك المركزي للتأثير مباشرة على نوعية وتوجيه الائتمان، لتحقيق أهداف اقتصادية معينة.

تستخدم هذه الأدوات بشكل واسع في الدول النامية بسبب صعوبة استخدام الأدوات الكمية بسبب ضعف نمو أسواقها المالية وأجهزتها المصرفية.¹

يمكن تلخيص الأدوات الرئيسية المستخدمة من قبل البنوك المركزي عبر العالم

كالتالي:

✓ **سياسة تأطير القرض** : تهدف إلى تقييد قدرة البنوك التجارية على منح الائتمان

مباشرة من خلال فرض سقف أعلى للائتمان، يقوم البنك المركزي بتطبيق هذه السياسة لتوجيه منح الائتمان للقطاعات ذات الأولوية وتقييد الائتمان على القطاعات التي تسبب التضخم.

✓ **الودائع الخاصة**: يطلب البنك المركزي من البنوك التجارية الاحتفاظ بالودائع غير

قابلة للسحب ما لم يتم إبلاغها بغير ذلك.

يستخدم البنك المركزي وسائل متنوعة للتأثير على حجم الائتمان في فترات الركود أو

الازدهار الاقتصادي في حالة الأولى يزيد في حجم الائتمان بينما في حالة الثانية يستخدم:

¹خوالدي نسيمه: مرجع سابق ص26

✓ الإقناع الأدبي: لطلب تنفيذ السياسات معنية في منح الائتمان سعر الفائدة الحقيقية،

مما يؤدي إلى تقليل قيمة العملة الوطنية وزيادة الاستيراد وتقليل الصادرات، مما يؤثر سلباً

على النمو الاقتصادي المحلي ويرفع معدلات البطالة¹.

المطلب الثالث: فعالية وقنوات إبلاغ السياسة النقدية

الفرع الأول: فعالية السياسة النقدية

يقصد بفعالية السياسة النقدية هو حجم الأثر الناتج عن تغير معين في متغيرات

السياسة، إن السياسة النقدية التي تطبقها السلطة النقدية يمكن أن تكون فعالة أو غير فعالة

ويمكن شرح هذه الفعالية في إطار نموذج (IS.LM)¹ وعرض أول مرة في سنة 1937 من

طرف الاقتصادي الكينيوني جون هيكس، إن التوازن في الاقتصاد يتطلب التوازن في سوق

السلع والخدمات، سوق النقود وسوق العمل حيث يمكننا هذا النموذج من إيجاد قيم سعر

الفائدة ومستوى الدخل اللذان يحققان التوازن في كلا السوقين.²

تتوقف الفعالية على انحدارات كل من منحنيات (IS)، (LM) والتي تتوقف بدورها على

سلوك المتغيرات التي يتكون منها النموذج.

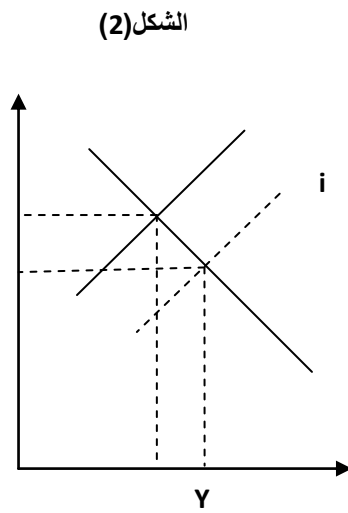
¹دحان كثره -سلوكي كريمة: جامعة أدرار، معهد العلوم الاقتصادية، فعالية السياسة النقدية في معالجة التضخم، دراسة حالة الجزائر (2000\2015) صفحة 28.

²حامد يوسف العتوم: التوازن الكلي في الاقتصاد الإسلامي، عالم الكتب الحديثة للنشر والتوزيع الطبعة الأولى، الأردن

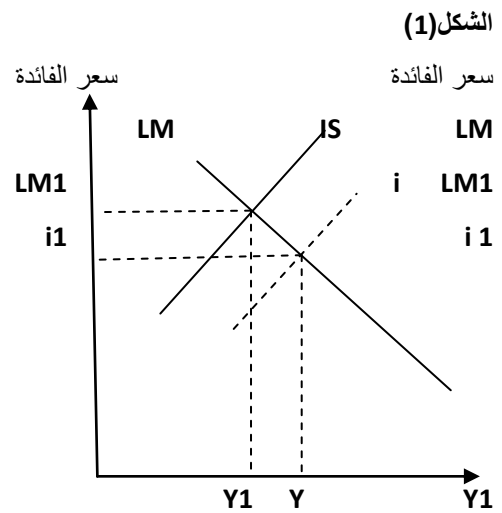
✓ فعاليات السياسة النقدية وانحدار منحنى (IS):

تكون السياسة النقدية زوفعالية أكبر عندما يكون منحنى IS كبير المرونة أو قليل الانحدار، وتكون اقل فعالية عندما يكون منحنى IS قليل المرونة أو كبير الانحدار، بمعنى ترتبط السياسة النقدية ارتباطاً طردياً بدرجة مرونة منحنى IS، فتزداد هذه الفعالية كلما زادت درجة مرونة المنحنى، ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (1-1): فعالية السياسة النقدية وانحدار منحنى IS



سياسة نقدية قليلة الفعالية (منحنى IS قليل المرونة)



سياسة نقدية كبيرة الفعالية (منحنى IS كبير المرونة)

المصدر: محمد فوزي أبو سعاد، مقدمة في الاقتصاد الكلي مع التطبيقات، الدار الجامعية مصر 2004-

في الجزء الأول من الشكل السابق نجد أن إتباع السياسة النقدية في حالة كون منحنى IS كبير المرونة قد أدت لزيادة الدخل التوازني من y إلى $1y$ وذلك بمقدار Δy ، بينما أدت نفس السياسة في الجزء الثاني من الشكل السابق ولكن في حالة كون منحنى IS قليل المرونة، إلى زيادة الدخل التوازني من y إلى $1y$ وذلك بمقدار Δy مع العلم أن الزيادة أكبر من الحالة الأولى أكبر من الحالة الثانية، يعني ذلك أن السياسة النقدية التوسعية تكون كبيرة الفعالية في حالة كون المنحنى IS كبيرة المرونة، بينما تلك السياسة قليلة الفعالية في حالة منحنى IS قليل المرونة.

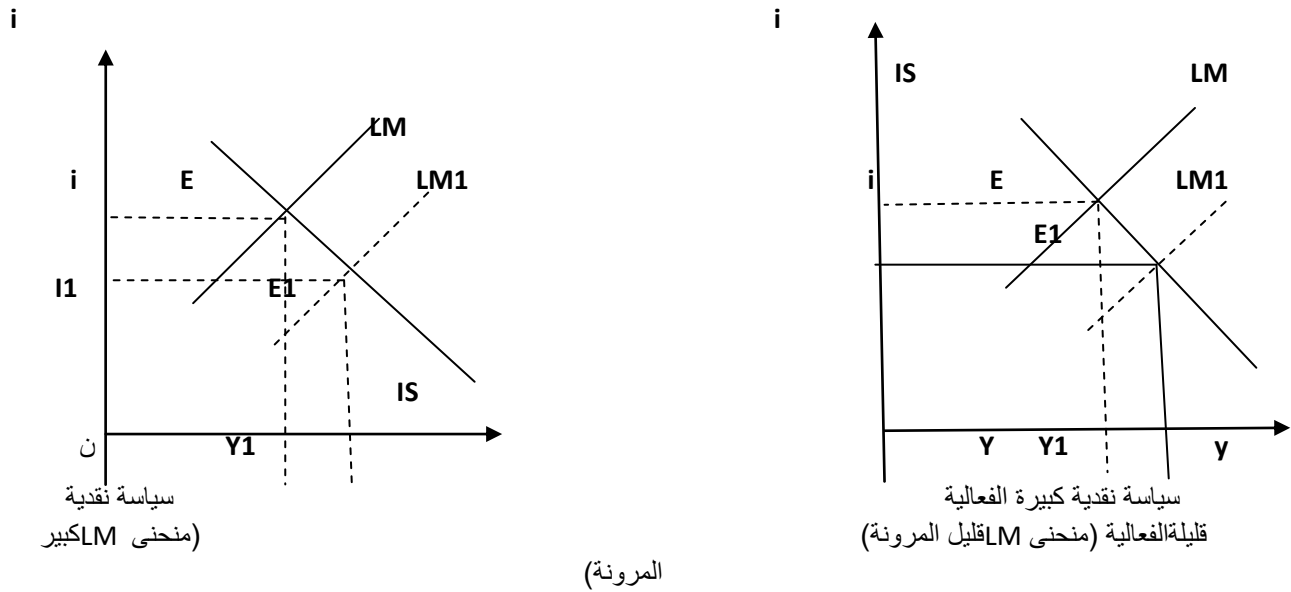
إن ترتبط فاعلية السياسة النقدية عكسيا مع درجة المرونة منحنى LM، بينما ترتبط

فعالية تلك السياسة طرديا مع درجة مرونة المنحنى IS.

السياسة النقدية انحدار منحني LM:

تكون السياسة النقدية كبيرة الفعالية في حالة كون منحني LM قليل المرونة (كبير الميل والانحدار)، بينما تكون القليلة الفعالية في حال كون منحني LM كبير المرونة، وبعبارة أخرى فإن فعليتها ترتبط عكسيا بدرجة مرونة منحني LM كما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (1-2): فعالية السياسة النقدية وانحدار منحني LM



المصدر: عبد الرحمان يسري احمد، النظرية الاقتصادية الكلية، مكتبة النور، ص 283

في الجزء الأول من الشكل السابق نجد أن إتباع السياسة النقدية التوسعية في حالة كون المنحني LM كبير المرونة قد أدت لزيادة الدخل التوازني من Y إلى $Y1$ وذلك بمقدار ΔY ، بينما أدت نفس السياسة في الجزء الثاني من الشكل السابق ولكن في حالة كون منحني LM قليل المرونة، إلى زيادة الدخل التوازني من Y إلى $y1$ وذلك بمقدار ΔY مع العلم

أن الزيادة في الحالة الأولى اكبر من الحالة الثانية، ويعني ذلك أن السياسة النقدية التوسعية تكون كبيرة الفعالية في حالة كون منحنى LM قليل المرونة، بينما تلك السياسة قليلة الفعالية

في حالة منحنى LM كبيرة المرونة

الفرع الثاني: قنوات إبلاغ السياسة النقدية

قناة الإبلاغ هي الطريق الذي تسلكه السياسة النقدية من خلال أدواتها لتحقيق الهدف

النهائي المتمثل في النمو الاقتصادي، وهذا تبعا لاختيار الهدف الواسطي، بحيث تنحصر

هذه القنوات في:

✓ قناة سعر الفائدة

نعتبر قناة سعر الفائدة التقليدية لانتقال أثر السياسة النقدية إلى هدف النمو

الاقتصادي، حيث يؤدي السياسة النقدية الانكماشية الى ارتفاع السعر الفائدة الاسمي¹،

فترتفع تكلفة رأس المال، ويحد هذا من الطلب على استثمار في قطاع الإنتاج، كما يضيف

اقتصاديون آخرون من بينهم تايلور، أنه نظرا للارتفاع النسبي لمرونة إنفاق القطاع العائلي

بالنسبة لسعر الفائدة الحقيقي، فان ارتفاع سعر الفائدة الحقيقي يضعف من طلب القطاع

العائلي على كل من السلع المعمرة والاستثمار في قطاع السكن وغيرها، مما يؤدي إلى

الطلب الكلي ومنه الحد من النمو.²

¹ سليم موساوي بعداش، فعالية السياسة النقدية في الاقتصاديات الانتقالية حالة الجزائر

² مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع النقود والمالية جامعة الجزائر، 2006-2007 صفحة 64-63،

✓ قناة سعر الصرف:

تتضمن قناة سعر الصرف آثار معدلات الفائدة، لأنها عندما تتخفض معدلات الفائدة الحقيقية تصبح العملة المحلية أقل جاذبية بالنسبة إلى معدلات الأجنبية، وذلك يقود إلى انخفاض قيمة ودائع العملات الأجنبية الأخرى، مما يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية للعملة المحلية والقيمة المنخفضة للعملة المحلية تجعل البضائع المحلية أرخص من البضائع الأجنبية، وبالتالي تسبب في ارتفاع الصادرات الصافية ومن ارتفاع الناتج المحلي.

✓ قناة أسعار السندات المالية: يرى أنصار المدرسة النقدية أن تأثير السياسة النقدية

على الاقتصاد ينتقل عبر قناتين هما:

• قناة المؤشر للاستثمار: انخفاض عرض النقود يؤدي إلى زيادة نسبة الأوراق المالية

وتقليل الأرصدة النقدية بالمحفظة الاستثمارية لدى الجمهور مما يؤدي إلى انخفاض الإنفاق

الخاص على الأوراق المالية، مما يدفع المتعاملين إلى التخلص من الأوراق المالية الزائدة

ببيعها مما يؤدي إلى هبوط الأسعار فينخفض مؤشر توبين، وبالتالي ينخفض حجم

الاستثمار عليه ويتراجع الناتج المحلي الخام.

• قناة إثر الثروة على الاستهلاك: يترتب عنها الانخفاض عرض النقود ثم الانخفاض

أسعار الأوراق المالية، وبالتالي تؤدي إلى انخفاض قيمة ثروة الجمهور، ومنه الحد من

الاستهلاك وبالتالي تراجع نمو الناتج المحلي الخام.

✓ **قناة الائتمان:** تتكون هذه القناة من مجموعة من العوامل التي توزع آثار تغير سعر الفائدة الناتج من تغير العرض النقدي، حيث تعتمد هذه القناة على ما يسمى علاوة التمويل الخارجي (هي الفرق بين التكاليف الأرصدة المتداولة خارجيا سواء من خلال إصدار السندات أم الحقوق الملكية، وبين تكاليف الأرصدة المتولدة داخليا من خلال الاحتفاظ بجزء من الأرباح)، وهناك قناتان لشرح الصلة بين السياسة النقدية وتصرفاتها وعلاوة التمويل الخارجي¹ وهما:

● **قناة الافتراض المصرفي:** تعمل هذه القناة كما يلي:

عند إتباع السياسة النقدية توسعية تساهم في رفع حجم الودائع في المصارف فيرتفع حجم الائتمان المصرفي وهذا ما يرفع من الاستثمار وبالتالي النمو، إما عند استخدام السياسة الانكماشية يحدث العكس

● **قناة الموازنة:** تعمل هذه القناة من خلال الزيادة في المخاطرة والتي يطلق عليها اسم

"مخاطرة الانتقاء السلبي" والتي تعني أن احتمال قبول المقترض لمعدلات فائدة مرتفعة

يطرح خطورة كبيرة للإقراض، ويرجع ذلك إلى سوق انتقاء المقترضين عند إتباع سياسة

نقدية انكماشية، بحيث يؤدي انخفاض عرض النقود إلى تخفيض من صافي قيمة

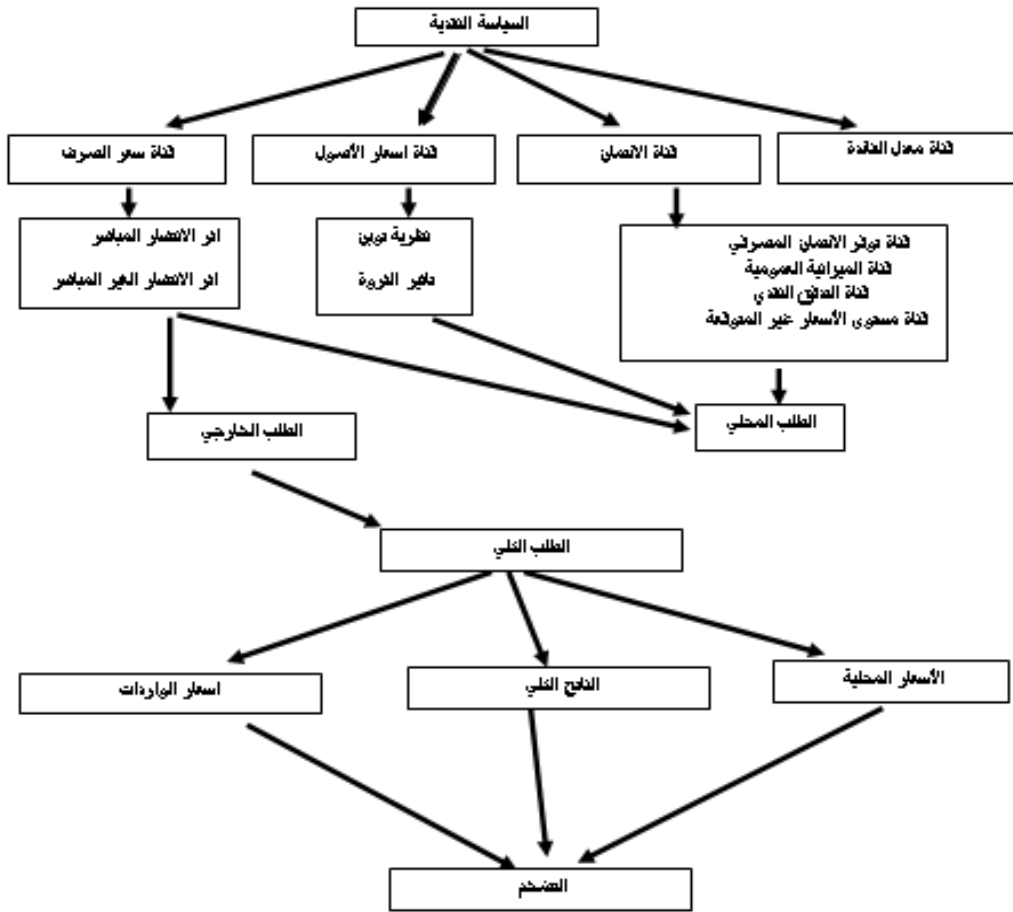
المؤسسات والضمانات التي يمكن للمقترض تقديمها عند الاقتراض، إضافة إلحظ ارتفاع

¹حامد يوسف العتوم: التوازن الكلي في الاقتصاد الإسلامي، عالم الكتب الحديثة للنشر والتوزيع الطبعة الأولى، الأردن

سعر الفائدة يعمل على تخفيض التدفق النقدي لتلك الشركات مما يزيد من مخاطرة إقراضها، خاصة الصغيرة منها وهو ما يحد من استثمار القطاع الخاص ومنه انخفاض الإنتاج، إما في حالة إتباع سياسة نقدية توسعية، ترتفع أسعار الأوراق المالية وتدعم المؤسسات التي تزيد من الاستثمارات وبالتالي يرتفع الطلب الإجمالي وفي هذه الحالة لا يكون لمخاطرة الانتقاد السلبي أثر كبير.¹

¹البشير عبد الكريم، مداخلة بعنوان أثر السياسة المالية والنقدية على النمو والاستخدام في الجزائر، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف، ص8

الشكل رقم (1-3): قنوات انتقال السياسة النقدية



المصدر: أحمد رمزي محمد عبد العال العلاقات التبادلية بين معدلات الدولة والفعالية السياسية النقدية، المكتب العربي للمعارف، الطبعة الأولى، 2014، ص 119.

المطلب الرابع: السياسة النقدية في الدول النامية

السياسة النقدية في الدول النامية تعتبر عنصرا مهما لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والتنمية المستدامة، تتضمن هذه السياسة عدة عناصر مثل التحكم في معدلات الفائدة، وأدارت السيولة وتنظيم السوق المالية، تهدف هذه السياسات الى تعزيز النمو الاقتصادي وخفض معدلات التضخم بما في ذلك تحسين الاستثمارات التجارية الدولية¹. كما تعتمد على عوامل متعددة مثل الوضع الاقتصادي العام والهدف الرئيسي للحكومة هي تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتحفيزه، بحيث يتأثر أيضا بعوامل خارجية مثل التقلبات في الأسواق العالمية وتغيرات أسعار النفط.

إضافة الى عمليات أخرى تتضمن رفع أو خفض معدلات الفائدة وتطبيق السياسة النقدية في حالات الأزمات المالية وتنظيم البنوك والمؤسسات المالية، كما يمكن ان تشمل سياسات تحفيزية لتعزيز النمو الاقتصادي والاستثمارات، الهدف منه تحقيق التوازن بين مختلف العوامل الاقتصادية لضمان استقرار اقتصادها ونموه المستدام لسد احتياجات البلد، مع خلق فرص العمل وتحسين مستوى المعيشي للمواطنين، كما يمكن ان تواجه هذه الدول تحديات كثيرة في تنفيذ هذه السياسة مما يؤدي إلى ضعف البنية التحتية المالية وارتفاع معدلات التضخم لاسيما تقلبات في السيولة المالية .

¹ مروان محمد حسين فواير، دور السياسات النقدية والمالية في مكافحة التضخم في الدول النامية، المجلة العربية للنشر العلمي ، العدد 50 ، 2022 ، ص 5.

علاوة على ذلك يعد تعزيز التكنولوجيا والابتكار في الخدمات المالية امرا مهما في تعزيز السياسة النقدية للدول النامية فتقنيات مثل الدفع الالكتروني والتمويل الرقمي والبنوك الرقمية يمكن ان تساهم في توسيع الوصول إلى الخدمات المالية وتحسين كفاءتها وبالتالي دعم النمو الاقتصادي، مما يشجع على التعاون الدولي والإقليمي في هذا المجال لتبادل الخبرات والمعرفة وتقديم الدعم المتبادل في مجال إدارة السياسة المالية والنقدية الحكومة الرشيدة جزءا هاما من السياسة النقدية في الدول النامية، حيث يجب ان تكون السياسات والقرارات المالية والنقدية شفافة ومفهومة للمواطنين والمستثمرين، مما يساهم في بناء الثقة وتعزيز الاستقرار المالي.

كما تعتبر تعزيز الشمول المالي جزءا أساسيا من السياسة النقدية في الدول النامية، حيث يسعى إلى توسيع الخدمات المالية لجميع شرائح المجتمع بما في ذلك الفئات الضعيفة والمحرومة. من خلال تطوير خدمات مالية ملائمة ومتاحة للجميع.

الفرع الأول: أوضاع السياسة النقدية في الدول النامية:

تتميز السياسة النقدية بضعف فعاليتها في الدول النامية عموما، بسبب ظروفها وأوضاعها الاقتصادية والاجتماعية التي تكون في الغالب عائقا حقيقيا، بدلا من ان تكون عاملا مساعدا لتمكين هذه السياسة من تأدية دورها بكفاءة كما هو الحال في الدول المتقدمة، وهناك اعتبارات عديدة جعلت السياسة النقدية قليلة الفعالية في الدول النامية.

جعلت الأحداث التي عرفها العالم في الآونة الأخيرة خاصة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي ومعه النظرية لاشتراكية، وصعود الولايات المتحدة الأمريكية إلى قمة النظام العالمي كقطب وحيد وهيمنتها على الاقتصاد العالمي، مما وفر للعديد من الدول النامية المبرر لتدفع وراء النموذج الغربي والتأقلم مع البيئة الجديدة، خاصة بعد إظهار فشل النموذج الاشتراكي في هذه الدول من خلال النتائج السلبية التي ألت إليها اقتصادياتها، مما جعلها تعيد النظر بشكل جدي في سياساتها الاقتصادية بما فيها السياسة النقدية وقد دخلت في إصلاحات عميقة تتمثل في محاولة إرساء الأرضية اللازمة للانتقال إلى اقتصاد السوق، باعتماد إصلاحات ذاتية من جهة، وأخرى مدعمة من طرف الهيئات المالية الدولية.

الفرع الثاني: عوامل ضعف السياسة النقدية في الدول النامية

✓ تفقر الدول النامية لوجود اسواق نقدية منظمة كما انها تتميز بضيق نطاق الاسواق المالية.

✓ ضعف الوعي النقدي والمصرفي، حيث يتجه الأفراد في الدول النامية إلى الاحتفاظ بموجوداتهم في شكل عملة وليست ودائع أو أوراق مالية، وهو ما يدل على ضعف الدور الذي تقوم به الودائع في تسويق المدفوعات، الأمر الذي يقلل من دور البنوك التجارية لهذه الدول مقارنة بالدول المتقدمة الذي يعتمد فيها الأفراد بشكل أساسي في التعامل على النقود

الائتمانية.¹

¹ مفتاح صالح، النقود والسياسة النقدية ص186، 187

- ✓ عدم وجود استقرار في المناخ السياسي وتقلب في وضع موازين مدفوعات، وتختلف النظم الضريبية، مما لا يشجع على الاستثمار الأجنبي وبالتالي يحول ذلك دون تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- ✓ تركز الدخل والعمالة في الدول النامية على الإنتاج الأولي، مع ارتباطها الكبير بالتجارة الخارجية، وهذا من شأنه ان يعرض تلك الدول الى تقلبات اقتصادية عنيفة، نتيجة للتقلبات الواسعة في الطلب العالمي على المواد الأولية.
- ✓ يقوم النظام المصرفي في الدول النامية بصفة أساسية على المؤسسات التي تتعامل في الائتمان قصير الأجل، وحرمان قطاعات هامة من الاقتصاد الوطني من الائتمان المصرفي طويل الأجل أضعف إلى عدم كفاية الدور الذي تلعبه البنوك والمؤسسات المصرفية في جمع وتعبئة المدخرات.

خلاصة:

يمكن القول في الأخير أن السياسة النقدية تلعب دوراً هاماً في القضاء على التضخم، سواء من حيث تطبيق أدواتها المباشرة أو غير المباشرة، حيث أن البنك المركزي من خلال معدل الفائدة وسياسة السوق المفتوحة ومعدل إعادة الخصم ومعدل الاحتياطي الإجمالي، يؤدي دوراً هاماً في التأثير على حجم الكتلة النقدية سواء في الظروف التضخمية أو الانكماشية، ففي ظل ارتفاع الأسعار نجد أن السبب في ذلك يعود إلى انتشار الكتلة النقدية على مستوى السوق النقدية حيث يتدخل البنك المركزي بالأدوات الأساسية السابقة للتأثير على حجم المعروض النقدي فيؤدي ذلك إلى نقص هذا المعروض وبالتالي تقل السيولة وتخفض الأسعار.

المبحث الثاني: علاقة التضخم بالسياسة النقدية

تمهيد

يعتبر التضخم ظاهرة ومشكلة اقتصادية في آن واحد قد تصيب اقتصاديات البلدان النامية والمتقدمة على حد سواء، وقد تكون هذه الظاهرة منسقة بالانتظام والتكرار في حدوثها فلقد ارتبطت أسبابها بعوامل عديدة ومختلفة وهو ما يؤدي في نهاية المطاف إلى تغيير قيمة العملة وارتفاع أسعار مختلف السلع والخدمات وهذا ما يصاحبه آثار جمة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي. لقد كان الاعتقاد أن التأثير الفعال على التضخم يكون عن طريق السياسة النقدية التي تؤثر في السعار بشكل غير مباشر معتمدة على الاستهداف الوسيطة مثل الكتلة النقدية وسعر الصرف وسعر الفائدة، إلا أنه ومع بداية التسعينات تراجعت الكثير من الدول المتقدمة والنامية على هذا الاعتقاد حيث انتقلت من التركيز على تلك الاستهدافات إلى التركيز على معدلات التضخم في حد ذاتها كاستهداف وسيطية وهو ما يعرف بسياسة استهداف التضخم التي تجعل استقرار الأسعار في المدى الطويل وهو الهدف النهائي الذي يجب العمل على تحقيقه. ويشمل هذا المبحث عموميات حول التضخم أولاً مفهوم التضخم وأنواعه إضافة إلى أسباب التضخم وأثاره ثم النظريات المفسرة له وطرق قياسه وفي الأخير العلاقة بينه وبين السياسة النقدية

المطلب الأول: مفهوم وأنواع التضخم

يعد التضخم من المشاكل الاقتصادية أو الظاهرة الاقتصادية قديمة ليست حديثة النشأة،

بل تمت جذورها إلى العصور القديمة، منذ القدم، عرفت البشرية ارتفاع الأسعار السلع

والخدمات، حيث كانت العملات المتداولة تتأثر بكمية المعادن الثمينة المتوفرة، ومن الواضح

أن هذه الظاهرة كانت أكثر وضوحاً في فترات الحروب والأزمات ولقد انتشر استخدام

مصطلح التضخم في العصر الحديث، حيث أصبح يعتبر أداة أساسية يستخدمها

الاقتصاديين للتعبير عن هذه الظاهرة المعقدة، ونظراً لتعدد التعاريف والآراء المتنوعة حول

التضخم، تطرقنا إلى التعاريف التالية بانتقاء الأفضل لتسهيل مفهوم التضخم بطريقة مبسطة

وشاملة .

الفرع الأول: مفهوم التضخم

تتعدد التعاريف المستخدمة لشرح هذه الظاهرة بسبب التباين في الأفكار والمدارس

والاقتصادية، فبعضهم يركز على الجانب النقدي حيث يسبب التضخم بارتفاع الأسعار

السلع والخدمات بسبب زيادة كمية النقود المتداولة، بينما يركز الآخرون على الجانب

السعري حيث يصفون التضخم بارتفاع الأسعار وانخفاض القيمة الحقيقية للنقد، ومن بين

هذه التعاريف:

✓ **تعريف هنري هازليت:** أن التضخم استعملت أول مرة لإشارة إلى كمية النقود، وقد

كان نعتها أن حجم النقود قد تضخم انفجر وامتد استعمالها لتعني ارتفاع في الأسعار هو

صرف الأنظار عن السبب الحقيقي للتضخم وعلاجه الحقيقي، ومنه فإن ارتفاع الأسعار ما

هو ألا عارض التضخم وليس التضخم ذاته، لذلك يرى ها زلييت أن التضخم يحدث دوما في كل مكان بسبب زيادة عرض النقود والائتمان، وبالتالي فهو الزيادة في عرض النقود والائتمان¹.

✓ **تعريف بيروا:** التضخم هو ازدياد النقد الجاهز دون زيادة السلع والخدمات، نلاحظ من التعريف الاقتصادي لبيروا أن التضخم هو زيادة النقود الجاهزة أي عرض كمية النقود وطبعها الغير مصاحبة لزيادة الانتاج من السلع والخدمات وبالتالي حسب هذا التعريف للتضخم يوجد نقود وتوجد السلع والخدمات².

✓ **تعريف كورتير:** التضخم هو الحالة التي تأخذ فيها القيمة الحقيقية لوحده النقد بالانخفاض عندما تأخذ الأسعار بالارتفاع، فحسب تعريف كورتير فان التضخم هو انخفاض قيمة النقود في نفس الوقت ارتفاع الأسعار وهذا التعريف جد واقعي أي كلما ارتفع الأسعار يؤدي الى انخفاض قيمة النقود ولذلك يمكن تلخيص التضخم على أنه ارتفاع مستمر في مستوى الأسعار أو انخفاض القيمة الحقيقية للنقد مع تأثيرات متعددة وترتبط في جميع

¹هنهات سعيد 6 بختي ابراهيم "دراسة قياسية تنبؤية لظاهرة التضخم في الجزائر خلال الفترة (2002\2020) مجلة الدراسات المالية والمحاسبة والإدارية العدد 12 ديسمبر 2020 ص: 233.

²محمدي عبد الفتاح سليمان علاج التضخم والركود الاقتصادي في أسلام الظاهرة - دار العربي للطباعة والنشر والتوزيع 2002 صفحة 21.

القطاعات الاقتصادية أو أنه هو: الزيادة في مستوى العام للأسعار خلال فترة زمنية معينة وبالتالي فإن معدل التضخم معدل النمو السنوي في الأسعار¹.

الفرع الثاني: أنواع التضخم

يمكننا تحديد عدة أنواع التضخم من حيث قوته ومن حيث موقف الحكومة منه، ومن حيث المصادر والأسباب والظروف المساعدة ومن حيث القطاعات الاقتصادية كما يلي:

• من حيث قوته: يصنف التضخم من حيث قوته الى:

✓ التضخم الجامح:

هو أحد أخطر الأشكال التضخم حيث ترتفع لأسعار بمعدل هائل وتتنخفض قيمة العملة إلى مستويات ضئيلة، تتميز بزيادة تصاعدية في الأسعار في الرواتب مما يؤدي إلى تقادم التضخم وزيادة الضغط على الأسعار بشكل مستمر، ينشأ التضخم الجامح نتيجة العوامل مثل²:

- انهيار النشاط الاقتصادي
- عدم قدرة الحكومة على ضبط الأمور
- الحروب المدمرة وتخفيض قيمة العملة بشكل حاد للتخلص من الالتزامات الخارجية.

¹ عمران وليد دور السياسة النقدية في مكافحة التضخم، دراسة حالة الجزائر-مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر جامعة أم بواقي كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير تخصص مالية وتأمينات 2013-2014

² مبادرة التنقيح والخدمات المالية (المبادرة القومية للمعهد لمصري 2013 (البنك المركزي المصري)

مثل: تجربة الولايات المتحدة الأمريكية في الحرب الأهلية وحرب الفيتنام التي كانت أحد العوامل الرئيسية في التضخم حيث تجاوزت تكلفتها المباشرة 400 مليون دولار امتد حتى عام 1970 وسبب ذلك ارتفاع كبير في الأسعار.

✓ التضخم الزاحف أو التدريجي أو المتسلق

وهو ارتفاع مستوى الأسعار على مستوى متوسط ويثير جدلاً بين الاقتصاديين بعضهم يرون في الارتفاع المتدرج للأسعار السلع قبل ارتفاع أسعار الموارد إلى زيادة الأرباح وتحفيز رجال الأعمال لزيادة الاستثمارات، ومن الناحية الأخرى يرون آخرون أن التأثيرات التراكمية لهذا التضخم قد تكون كبيرة وأن التضخم الزاحف يتسارع بسرعة ويؤدي في النهاية إلى التضخم الجامح الشديد بالإضافة إلى ذلك سبب هذا النوع آثار وهي:

- الزيادة الطبيعية في عدد السكان وتطور احتياجاتهم دون أن يتم مواكبة ذلك بزيادة في إمدادات السلع والخدمات لتلبية هذه الاحتياجات.
- تأخر استجابة الجهاز الإنتاجي لزيادة الطلب الفعال.
- ارتفاع بطيء ومستمر في مستوى الأسعار حيث يتراكم التضخم مرور الوقت دون وجود زيادة كبيرة ومفاجئة في الأسعار.

• من حيث موقف الحكومة منه: ونجد نوعان وهما¹:

✓ **التضخم المكبوت (المفيد):** هي نوع من التضخم المستمر، يمثل حالة يمنع فيها الأسعار

من الارتفاع عن طريق السياسات تتمثل في وضع ضوابط وقيود تجد من الاتفاق الكلي

¹ سلمان بودياب، اقتصاديات النقود والبنوك، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، 1996، ص 209.

وتحول دون ارتفاع الأسعار على إن ذلك لا يمنع الأفراد من القيام بتجميع موجودات نقدية سائلة كبيرة يمكن تحويلها إلى قوة شرائية فعالة في وقت لاحق.

✓ **التضخم الطليق:** يتميز بعدم تدخل الحكومة لمنع ارتفاع الأسعار، حيث تترك الأسعار تتصاعد تدريجياً، يتميز هذا التضخم بارتفاع واضح في الأسعار والأجور والنفقات وذلك دون أي تدخل من السلطات، يدفع ارتفاع الأسعار المستهلكين والعمال إلى المطالبة بزيادة الأجور ويجب على المنتجين والمستثمرين على رفع الأسعار منتجاتهم لتغطية التكاليف،¹ مما يؤدي في النهاية ارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية.

• من حيث المصادر والأسباب والظروف المساعدة

✓ **التضخم الطبيعي والاستثنائي:** يحدث نتيجة الظروف الطبيعية غير الاعتيادية مثل الزلازل والبراكين والكوارث الطبيعية الأخرى والأوبئة.

✓ **التضخم الطلب:** وهذا عد زيادة الطلب الكلي عل السلع والخدمات عن العرض الكلي ويحدث ذلك عندما تزيد النفقات الحكومة عن إرادتها.

✓ **التضخم التكاليف:** يحدث عندما يزيد العوامل الإنتاجية ينسبه أكثر من الزيادة الإنتاجية مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع والخدمات.

✓ **التضخم المستورد:** يحدث في الدول التي تعتمد على الاستيراد السلع والخدمات بشكل كبير وهذا عند ارتفاع أسعارها (السلع المستوردة).

¹ سلمان بودياب، مرجع سابق، ص 211

✓ **التضخم الذاتي:** يحدث في المجتمعات الرأسمالية عند ما يزيد الأجور بشكل أسرع من

الزيادة الإنتاجية.

• **حسب القطاعات الاقتصادية**

✓ **التضخم السلبي:** هو نتيجة زيادة التكاليف إنتاج السلع الاستهلاكية.

✓ **التضخم الربحي:** هذا يحدث عندما تجدد المؤسسات أسعارها بشكل إداري خارج قوانين

العرض والطلب في الأسواق مما يؤدي إلى ارتفاع هوامش الربح.

المطلب الثاني: أسباب وأثار التضخم

الفرع الأول: أسباب التضخم

يحدث التضخم نتيجة عدة أسباب¹:

○ **ارتفاع الطلب الكلي وانخفاض العرض الكلي:** وهذا يتم من خلال زيادة كمية التعود

المتاحة للأفراد والمؤسسات في حين يظل العرض المتاح من السلع والخدمات محدودا مما

يؤدي إلى زيادة الأسعار بشكل مستمر ومتزايد.

○ **زيادة الكتلة النقدية:** زيادة الكتلة النقدية تساهم في تفاقم الفجوة التضخمية.

○ **التكاليف الإنتاجية:** التضخم يعود إلى العوامل تؤثر على تكلفة الإنتاج وعوامل مؤسسة

غير نقدية تتعلق بالهيكل القائمة وعدم توازن في قطاعاتها بالإضافة إلى ذلك له تأثير على

¹ محمد عزة غزلان، اقتصاديات النقود والمصارف، دار النهضة، بيروت، 2002، ص 297

توزيع الثروة وينعكس ذلك على تكلفة عناصر الإنتاج وبالتالي يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار.

○ استيراد معظم السلع والخدمات النهائية من الخارج : ويتمثل في ارتفاع السلع ولموارد المستوردة من الخارج والداخل في العملية الإنتاجية مما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف إنتاج السلع وبالتالي فرض الأسعار أعلى عليها، فالدول المستوردة (الدول النامية) لا يمكن أن يكون لها أي دور ملموس في تحديد أسعار السلع التي تستوردها وهي المستهلك لا تستطيع إن تؤثر في حجم السوق العالمي وأسعاره ومن هنا تستورد الدول التضخم كما هو في العالم الخارجي.

الفرع الثاني: آثار التضخم

ويمكن تقسيم آثاره إلى نوعين وهما الآثار الاقتصادية والآثار الاجتماعية

✓ الآثار الاقتصادية للتضخم: ينبع عن التضخم آثار بالغة الأهمية على مستوى التشغيل والإنتاج في الاقتصاد بالإضافة إلى ذلك أنه يؤدي إلى إعادة التوزيع الدخل الحقيقي للثروة بين أفراد المجتمع

✓ إعادة توزيع الدخل الوطني: الدخل الوطني النقدي هو مجموع عواد عناصر الإنتاج التي يحصل عليها المشاركون في العملية الإنتاجية خلال الفترة زمنية واحدة تقدر بسنة أما الدخل الوطني الحقيقي فهو يتألف من مجموع السلع والخدمات التي يمكن فعل الحصول عليها بهذه الدخول الوطنية.

✓ أثر التضخم على العملة: يترتب على التضخم إضعاف ثقة الأفراد في العملة، وإضعاف

الحافز على الادخار حيث تبدأ النقود ف فقدان وظيفتها كمخزن للقيمة إذا اتجهت قيمتها

إلى تدهور المستمر، ومن هنا يزيد التفضيل النقدي فيزيد ميلهم إلى إنفاق النقود على

الاستهلاك الحاضر، وينخفض ميلهم للادخار وما يتبقى لديهم من أرصدة نقدية يتجهون إلى

تحويلها إلى ذهب و عملات أجنبية مستمرة وعقارات.

✓ اثر التضخم على الأشخاص الاقتصاديين: التضخم لا يعني تخفيض القدرة الشرائية بقدر

ما يعني تخفيض القوة الشرائية لحائزي على النقود ويتحقق الانخفاض في القدرات

الاقتصادية للأفراد بصورة متفاوتة، حتى إن البعض اعتبره جريمة اجتماعية فتأثير على

توزيع المداخل ليس محايد، حيث يعيد التوازن لصالح الأشخاص الاقتصاديين والتأثير قوة

على حساب غيرهم من الضعفاء¹.

✓ أثر التضخم على الهيكل الإنتاجية: يؤدي التضخم إلى توجيه رؤوس الأموال إلى فروع

النشاط الاقتصادي التي لا تقيد التنمية في مراحلها الأولى لان الارتفاع في مستويات

الأسعار والأجور والأرباح في القطاعات الإنتاجية المخصصة للاستهلاك أو التي تتمتع

بخاصية الضاربة، سوف تنجذب إليها رؤوس الأموال على حساب الأنشطة الإنتاجية

والاستثمارية التي هي أساسية لتحقيق النمو الاقتصادي، ويمكن التواصل عند إذن أن

¹ قسم العلوم الاقتصادية جامعة احمد درارية-أدرار تخصص نقدي وبنكي لنيل شهادة الماستر بعنوان مدى فعالية الدراسة

النقدية في تحقيق من حدة التضخم في الجزائر لطالب محمد وشتوي عبد القادر صفحة 15-16.

الصناعات الأساسية والثقيلة سوف تتجمد إذ أنها تتحمل عبء ارتفاع الأجور داخل القطاع لمواجهة النفقات المعيشية التي يعاني عمالها منها في نفس الوقت لا تجد الأموال الكافية لتوسيع طاقتها الإنتاجية، كما انها تحتاج لفترة طويلة نسبيا حتى تظهر نتائج أعمالها وكل هذا يتفانى مع مظاهر التضخمية التي تسوق السوق، ونتيجة ذلك يصبح الاقتصاد يعاني من المعدلات بطيئة في النمو.

✓ **أثر التضخم على ميزان المدفوعات**: يمارس التضخم تأثيرا ضارا على الوضع ميزان المدفوعات إذ أن زيادة الدخل التي تتولد أثناء فترة التضخم يؤدي إلى زيادة الاستيراد إذا كان الإنتاج المحلي لا يواكب الزيادة في الدخل، ويزداد تأثير عندما تكون مرونة الطلب السعرية على الاستيراد مرتفعة، إضافة إلى أن في الفترات التضخم تكون السلع المحلية ذات الأسعار على من السلع الخارجية مما يؤدي إلى تفضيل السلع الأجنبية محل المحلية لأنها تمتلك ميزة سعرية وهذا ما يؤثر على الوضع ميزان المدفوعات يشير هذا إلى أن القوة الشرائية الداخلية مستمرة في الانخفاض، ولا تواجهها زيادة المتماثلة في الإنتاج الداخلي ومن ثم يزيد الميل الحدي للاستيراد وتقل مقدرة الاقتصاد على التصدير، وتهز قيمة العملة الوطنية مقارنة مع العملة الأجنبية فيرتفع أسعار السلع الوطنية بالنسبة للسلع الأجنبية ويقل الميل الحدي للتصدير وبالتالي يتفاقم العجز في الميزان المدفوعات .

✓ **أثار التضخم على التجارة الخارجية**: مع ارتفاع تكاليف الخدمات ولوازم الإنتاج ترتفع أسعار السلع المصدرة، وبالتالي تضعف القدرة التنافسية لمنتجات الوطنية في الخارج بل

وتصح الواردات أرخص من الإنتاج المحلي ولذلك يزيد الواردات وتقل الصادرات وبالتالي يتفاقم العجز في ميزان المدفوعات¹.

المطلب الثالث: النظريات المفسرة للتضخم وقياسه

يختلف المفكرون في تفسير التضخم وعلاقة بالسياسة النقدية أي كمية النقود من بين

أهم النظريات المفسرة للتضخم وعلاقته بالاقتصاد هي:

الفرع الأول: النظريات المفسرة للتضخم

✓ **النظرية الكلاسيكية** : تعتبر النظرية كمية النقود لنظرية الأساسية التي اعتمدها

الاقتصاديون الكلاسيك لتفسير الظواهر الاقتصادية بشكل أساسي على مستوى العام

للأسعار، ومن ذلك فقد اعتبر الكلاسيك أن السبب الرئيسي للتضخم يرجع إلى زيادة في

كمية النقد المتداول، ومن أهم الافتراضات التي اعتمدها هذه النظرية في تفسيرها وتحليلها

للظواهر التضخمية نذكر ما يلي:

✓ ترجع التفسيرات الحاصلة في الأسعار إلى تغيرات الطارئة في كمية النقد المتداول

بالنسبة نفسها.

✓ تتناسب كمية النقود طرديا مع الأسعار، وتتناسب عكسيا مع قيمة النقود التي تمثلها.

✓ تتناسب كمية النقود مع الطلب على السلع عكسيا مع العرض عليها

✓ افتراض حالتي التشغيل الكامل للعناصر الإنتاج وطلب النقود للأغراض التبادل فقط

¹ على وعلاء الدين عشيظ ، أثر السياسة النقدية والمالية في التضخم (2000-2015) عشيظ-جامعة حبيار فارس
بالمدية صفحة 74-75.

✓ يعتبر العامل الرئيسي المؤثر في مستوى الأسعار هو كمية النقود، أما سرعة التداول النقدي وكمية المبادلات فتعتبر أن عناصر الثابتة ليس لها أي تأثير في الحركات الأسعار بخاصة في الأمدين القصير والمتوسط، لقد اعتمد الكلاسيك في التحليل التضخم على المعادلة التبادل ل فيشر والتي تقرر أن قيمة النقود تتحد وفقا للعرض والطلب عليها وبذلك فقد تم اعتبارها كسلعة مثل بقية السلع وتأخذ هذه المعادلة الصيغة التالية $MY=P \cdot T$ حيث تمثل M قيمة النقود، سرعة التداول، P المستوى العام للأسعار و T حجم المبادلات¹.

✓ توضح صيغة فيشر العلاقة الطردية بين كمية النقود والمستوي العام للأسعار، وقد تم إدخال تعديلات على هذه الصيغة من قبل فريد مارشال ورواد مدرسة كامبردج وذلك بإحلال الطلب على النقود مكان سرعة دورانها والنتاج القومي الحقيقي بدلا من حجم المعاملات وأصبحت الصيغة كالتالي:

$$M=k \cdot y=K \cdot p \cdot T$$

حيث تمثل Y تمثل الناتج القومي الحقيقي، و K نسبة الدخل التي يرغب الأفراد الاحتفاظ بها لغرض المعاملات.

¹ عبد الرحمان يسري أحمد: اقتصاديات النقود والبنوك الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر 2003، ص 233

مما سبق إن المعادلة التبادل أن استقرار الأسعار يرتبط بسرعة التداول وكذا مستوى
الأنفاق، بينما تقرر معادلة كامبردج إن أسعار الدخل الذي يرغب الأفراد في الاحتفاظ بها
لغرض المبادلات¹

¹مذكرة أثر السياسة النقدية والمالية في التضخم (2000\2015) للأستاذ علي وعلاء الدين غسيط جامعة حجي فارس
بالمدينة صفحة 75-78

✓ النظرية الكينزية:

أن ظهور كتاب النظرية العامة لتشغيل والفائدة والنقود لكينز قد أدى إلى أحداث تغيرات عميقة في الفكر الاقتصادي، كان لها أثر بعيد على النظرية الاقتصادية وتشكل إسهامات كينز إحدى أهم لبنات تطور المفاهيم الاقتصادية في عصرنا هذا، للجدل الذي أحدثته سواء من خلال أدوات التحليل الجديد أو من خلال نقدها لأهم مبادئ المدرسة الكلاسيكية.

فبعدما رفض كينز للأفكار الأساسية للتحليل الكلاسيكي في مجال النقود وسعر الفائدة والادخار والاستثمار وقانون ساي اعتقد كينز أن تغير كمية النقود له أثر محايد على مستوى العام للأسعار في الأجل القصير وهذا على عكس ما اعتقده التقليديون تماما، ومع تسليم بوجود عدة اختلافات من النظرية الكينزية والتقليدية إلا إن هذه النتيجة بخصوص العلاقة بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار ترجع أساسا إلى فرض كينز الخاص بوجود طاقات عاطلة في الأجل القصير مما يعني إن الاقتصاد لا يتمتع بالتوظيف الكامل في أجل القصير ويأتي كينز بفكرة أولى هي أن التوازن الاقتصادي لا يحقق حتما التشغيل كاملا، مما يؤدي إلى احتمال ظهور توازن يصاحبه نقصان في التشغيل.¹

¹ هالة فهد عبد الله عبد العزيز الجميدي: عجز الموازنة العامة في الدولة التكوينية والسياسات المالية لمواجهة - مذكرة

ماستر للتجارة جامعة عين الشمس القاهرة مصر 2002 صفحة 55-56

✓ النظرية النيوكلاسيكية:

من أهم آراء وأفكار المدرسة النيوكلاسيكية في النقاط التالية:

✓ اعتبرت هذه المدرسة أن عجز الموازنة العامة للدول هو أحد أهم عوامل زيادة العرض النقدي الذي يلعب في نظرها الدور الرئيسي في حدوث ظاهرة التضخم أو تطورها خاصة إذا لجأت الدولة إلى التمويل هذا العجز من خلال إتباعها لسياسة التمويل التضخمي واعتمادها على مصادر وهمية، حيث يؤدي ذلك إلى زيادة العرض النقدي ومن ثم زيادة المستويات الطلب الكلي بمعدلات التفوق زيادة العرض الكلي مما يؤدي إلى زيادة مستمرة في مستويات الأسعار.

✓ ترى المدرسة النيوكلاسيكية أن التدخل الدولة في الحياة الاقتصادية وتدخل نقابات العمال في تحديد الأجور من العوام المؤثرة في تفاقم ظاهرتي التضخم والبطالة، وتزامنها في الوقت الواحد، وهو ما يعرف بالركود التضخمي.

✓ نرى إن التضخم ظاهرة نقدية بحتة ولا علاقة لها بالأداء الحقيقي للاقتصاد وقد أعطت المدرسة النقدية أهمية بالغة لعلاج التضخم.

✓ النظرية النيوكينزية:

الفكر النيوكينزي (يرجع الأزمة) يفسرون التضخم على انه ظاهرة حقيقية وليست نقدية كما قدموا الاقتصاديون النقديون في تفسيرهم لها، وأيضا ارجع الاقتصاديون النيوكينزيون أسباب ارتفاع معدلات التضخم التي عرفت بظاهرة الركود التضخمي إلى تدهور وتراكم رأس المال

(انخفاض الطلب الكلي) وتدهور نمو العرض الكلي نتيجة لتدهور الإنتاج وانخفاض معدل

الادخار، ويقدم الكينزيون الجدد وصفة علاج لهذه الظاهرة من خلال تفسيرهم لها على أنها

ظاهرة حقيقية

كما يلي:

✓ استخدام السياسة المالية والنقدية معا وإن تكون هاتان السياسات أقل توسعية

✓ عمل برامج ترشيد الأجور والأسعار والرقابة عليهما.

✓ النظرية الهيكلية:

يعتقد الهيكليون أن التضخم كان حتميا في اقتصاد كان يحاول أن ينمو على نحو سريع مع

وجود عوائق هيكلية بوصفها أوجه أساسية من الهيكل الاقتصادي والاجتماعي والسياسي

للاقتصاد الوطني التي بطريقة أو بأخرى تمنع التوسيع.

ولقد كان التحليل الهيكلية يهتم بالتعرف على هذه العوائق وتحليلها (الضغوط التضخمية)

وكانت القيود التي ينظر إليها الهيكليون بشكل عام هي:

✓ العرض غير المرن للغذاء

✓ قيد الصرف الأجنبي

✓ قيد الميزانية

ولذا تتضمن الضغوط التي تجعل التغيير الهيكلي مطلوباً له أسباب عديدة منها النمو السريع في السكان والاحتياجات السياسية للتطور الاجتماعي السريع والنمو البطيء في إنتاج الغذاء والاعتماد المتزايد على استيراد المنتجات المتقدمة صناعياً.

الفرع الثاني: قياس التضخم

تعتمد عملية قياس ظاهرة التضخم في أي اقتصاد على محورين أساسيين يتمثل المحور الأول في قياس التغيرات التي تحدث في مستويات الأسعار، أي أنه يركز على درجة ارتفاع الأسعار، بينما يتمثل المحور الثاني في تطبيق بعض المعايير لتحديد مصدر التضخم، أي أنه يركز على تحديد مصدر ارتفاع الأسعار أي تحديد الأسباب التي أدت إلى ارتفاع مستويات الأسعار في الاقتصاد الوطني.

✓ الأرقام القياسية للأسعار

يتم التضخم في أي فترة زمنية عن طريق ما يعرف بالأرقام القياسية للأسعار، والتي يمكن تعريفها بأنها " عبارة عن متوسطات مقارنة نسبية زمنية للأسعار "،¹ والمقصود من أنها متوسطات نسبية، هو أنها تبين مدى التطور في النقود والأسعار بالنسبة لشيء معين، وتقوم على استخدام أساس للمقارنة يسمى سنة الأساس، حيث يتم مقارنة التطورات في النقود والأسعار بنسبة الأساس، ويعتمد اختيار سنة الأساس على مدى الثبات النسبي للمستوى

¹ محمد صالح الفريشي - اقتصاديات النقود والبنوك ولمؤسسات المالية: أثير للنشر والتوزيع عمان - الأردن 2009

الأسعار في تلك السنة، كما أن الأرقام القياسية هي أرقام زمنية نظرا لكونها تعكس التغيرات

في مستويات الأسعار خلال فترة زمنية معينة، يتم الاعتماد عليها في إجراء مقارنات حول

تطورات الأسعار خلال تلك الفترة

$$\pi_n = p_n - p_{n-1} * 100$$

● حيث p_n π_n

● هو معدل التضخم في السنة n

● المستوى العام للأسعار في السنة n

● p_{n-1} المستوى العام للأسعار في السنة $n-1$

● ويتم قياس المستوى العام للأسعار باستخدام الأرقام القياسية للأسعار،

● بحيث توجد أنواع عديدة من الأرقام القياسية للأسعار، أشهرها وأكثرها استخداما: الرقم

القياسي للأسعار الاستهلاك الرقم القياسي للأسعار الإنتاج، والرقم القياسي الضمني.

✓ الرقم القياسي للأسعار الاستهلاك

يستخدم مؤشر أسعار الاستهلاك غالبا لقياس تكلفة المعيشة، ويرمز له باختصار بـ IPC ،

ومن بين السلع التي تستخدم في الغالب لحساب تكلفة المعيشة نجد: الطعام، الشراب،

الملابس، الدواء، المواصلات، الخدمات السكنية، التعليم، الصحة وغيرها، ويهدف هذا

المؤشر إلى قياس متوسط تغيرات الأسعار المدفوعة من طرف عينة من السكان مقابل

الحصول على نفس السلة من السلع والخدمات الثابتة من حيث الكمية والنوعية، ويعطى هذا

المؤشر

$$IPC = \frac{\sum P_i t Q_i 0}{\sum P_i 0 Q_i 0} * 100$$

✓ حيث: n: هو عدد السلع.

✓ Q: كمية السلع المستهلكة من السلعة (i) في سنة الأساس.

✓ P_i: هو سعر السلعة i في سنة المقارنة.

✓ P₀: سعر السلعة (i) في سنة الأساس.

✓ ويعتبر الرقم القياسي الأسعار المستهلك من أكثر مقاييس التضخم شيوعاً فهو يعكس

مقدار التغير في المكتسبات التي يستطيع المستهلك العادي الحصول عليها، سواء كانت

مكتسبات سلعية أو خدمية حيث يتفق المحللون على أهمية الرقم القياسي لأسعار المستهلك،

كونه يعكس التدهور الذي يطرأ على القوة الشرائية للنقود.¹

✓ مؤشر أسعار الإنتاج

مؤشر أسعار الإنتاج IPC هو مؤشر الأسعار الذي يقارن تكلفة إنتاج السنة الحالية وسنة

الأساس لسلة من 1 السلع الثابتة من حيث الكمية والنوعية، ويعطى هذا المؤشر بالعلاقة

التالية:

$$IPC = \frac{\sum P_i t Q_i 0}{\sum P_i 0 Q_i 0} \times 100$$

¹ إيمان بن زروق، التضخم قياسه وأثاره مع التطبيق على الاقتصاد الجزائري، أطروحة دكتوراه 2020.2022 ص 47

■ الرقم القياسي الضمني :ويسمى أيضا مؤشر الإنتاج المحلي الخام، ويرمز له ب Deflator GDP وهو من أكثر الأرقام القياسية استخداما، وذلك نظرا لاحتواء هذا المؤشر على أسعار جميع السلع والخدمات في الاقتصاد الوطني سواء كانت سلع وسيطية أو إنتاجية أو سلع استهلاكية نهائية كما يتضمن أسعار الجملة والتجزئة على السواء يتم الحصول عليه من خلال قسمة الدخل الوطني الإجمالي بالأسعار الجارية في سنة معينة على الدخل الوطني الإجمالي لنفس السنة بالأسعار الثابتة مضروبا في مائة وبالتالي يكمن كتابة هذا المؤشر على الشكل التالي:

$$2GDP\ defltor = NGDP / RGDP \times 100$$

■ **الفجوة التضخمية:** نظرا لاعتبار الأرقام القياسية مؤشرات تعكس التطورات التي تطرأ على المستوى العام للأسعار، دون التعرض للأسباب التي تقف وراء حدوث تلك الارتفاعات فإنه من الضرورة الاعتماد على بعض المعايير التي تمكن من تحديد أسباب التغيرات في مستويات الأسعار .تعد الفجوة التضخمية من أهم الاصطلاحات التي أوردها كينزفي إطار تحليله للتضخم، والتي تضمنها بحثه الصادر عام 1340م تحت عنوان كيف ندفع نفقات الحرب، ويرجع الهدف من حساب الفجوة التضخمية إلى محاولة استخدامها في قياس الضغوط على المستوى العام للأسعار، حيث اعتبرها كينز بمثابة القوة الدافعة في جهاز التضخم، كما حاول كينزفي نفس الوقت تقدير الفجوة التضخمية حسابيا بوحدات نقدية،

بهدف مساعدة السلطات النقدية والمالية على اتخاذ الإجراءات اللازمة للحد من تلك الظاهرة ووضع السياسات النقدية ومالية.

الكفيلة بتحقيق الاستقرار في الاقتصاد الوطني. وقد اعتمد كينز في تحليله للفجوة التضخمية على تحديد حجم الزيادة في الطلب الكلي عن العرض الحقيقي في أسواق السلع، دون الأخذ بعين الاعتبار فائض الطلب في أسواق عوامل الإنتاج، وذلك على اعتبار أن اختلال التوازن في أسواق السلع سوف ينعكس بصورة مباشرة على إحداث اختلال في التوازن في أسواق عوامل الإنتاج. أما المدرسة السويدية الحديثة.¹

فقد اعتبرت الفجوة التضخمية في تحليلها أنها نتيجة اختلال التوازن في أسواق السلع وأسواق عوامل الإنتاج، والتي تحدث بسبب الزيادة المتوقعة في الطلب الكلي في أسواق السلع وأسواق عوامل الإنتاج عن حجم العرض المتوقع.

المطلب الرابع: العلاقة بين السياسة النقدية والتضخم

تعتبر العلاقة بين السياسة النقدية والتضخم موضوع مهم في مجال الاقتصاد، حيث يعتبر التضخم أحد التحديات الرئيسية التي تواجه الاقتصاد، تعمل السياسة النقدية على التحكم في الكتلة النقدية وأسعار الفائدة وسياسات الائتمان، بهدف التأثير على مستوى التضخم في الاقتصاد. بجموعة من الأدوات المتاحة أمام السلطات النقدية، والتي يتم استخدامها من أجل تحقيق الأغراض النهائية، وقد تختلف هذه الأدوات من دولة إلى أخرى في ظل تفاوت النظم السياسية والهياكل الاقتصادية والترتيبات المؤسسية القانونية ودرجة

¹ إيمان بن زروق، التضخم قياسه وأثاره مع التطبيق على الاقتصاد الجزائري، أطروحة دكتوراه 2020.2022 ص 52

تطور الأسواق النقدية والمالية وغير ذلك المتقدمة من الاعتبارات الأخرى، وفي معظم الدول

الرأسمالية، فإن السلطات النقدية تستخدم أداة أو أكثر من الأدوات الرئيسية التالية:

○ التغييرات في نسبة الاحتياطي القانوني،

○ التغييرات في سعر الخصم أو سعر البنك الرسمي وسعر الصرف وعمليات السوق

المفتوحة، وفي حالات كثيرة يتم استخدام أدوات تكميلية وهي ما تعرف بأدوات الرقابة

المباشرة.

إذ تعتمد السلطات النقدية في إدارة شؤون النقد والائتمان على نوعين من الوسائل وهما:

الفرع الأول: الأدوات الكمية أو العامة

والتي تسعى للتأثير على حجم الائتمان وكلفته وبالتالي على الكميات النقدية الإجمالية

المعروضة في الاقتصاد. الثاني: الأدوات النوعية والتي تهدف التأثير على أنواع معينة من

الائتمان بقصد توجيه بعض الأنشطة الاقتصادية.

أولاً: سياسة سعر إعادة الخصم أو سياسة سعر الصرف

يقصد بسعر إعادة الخصم، السعر أو الفائدة التي يتقاضاها المصرف المركزي من

المصارف التجارية عندما تلجأ إلى إعادة خصم الأوراق التجارية قصيرة الأجل التي بحوزتها،

أو الاقتراض بضمان الأوراق المالية الحكومية من أجل حصولها على موارد نقدية جديدة أو

إضافية لتدعيم احتياطياتها النقدية وبالتالي زيادة مقدرتها على منح الائتمان وخلق وودائع

جارية جديدة.

ويعتمد سعر إعادة الخصم على عرض وطلب السيولة داخل السوق النقدية أي على

الظروف الاقتصادية وحاجة الاقتصاد للسيولة من ناحية وعلى القدرة على الإيفاء بهذه

السيولة من ناحية أخرى، وتأثر سياسة إعادة الخصم على حجم الائتمان المصرفي وبالتالي

على عرض النقد وفق الآلية التالية:

إذا شعر المصرف المركزي أن عرض النقد في الاقتصاد قد ارتفع إلى مستوى غير

مرغوب فيه يسارع إلى إتباع سياسة نقدية انكماشية والتي تعرف، بالانخفاض المتواصل في

أسعار السلع والخدمات وله وهو أسوأ من في كافة جوانب اقتصاد الدولة التضخم المالي من

ناحية النتائج، الآثار، إلا أنه نادر الحدوث لتقليص الكمية المعروضة من النقد في السوق

حيث يعمل على رفع سعر إعادة الخصم مما يزيد من كلفة الإقراض وبالتالي سيؤدي ذلك

إلى تقليل احتياطات المصارف من السيول يدفعها إلى رفع أسعار الفائدة على القروض وهذا

الإجراء سيؤدي إلى قلة إقبال الأفراد على الاقتراض ألا أن العائد المتوقع من استثمار

الأموال المقترضة سيكون أقل من السابق وهذا من شأنه أن يقلل الإنفاق النقدي ويخفف من

حدة الضغوط التضخمية وأخيراً يقلل عرض النقود.

وأما في حالة رغبة المصرف المركزي في إتباع سياسة نقدية توسعية لزيادة عرض

النقد، فإن المصرف المركزي يلجأ إلى خفض سعر إعادة الخصم وهذا بدوره يشجع

المصارف التجارية لطلب المزيد من السيولة وذلك عن طريق تحويل جزء من أصولها المالية

إلى نقود قانونية مادامت تكلفة الحصول عليها منخفضة مما يعمل ذلك على زيادة

الاحتياطات النقدية و قدرة المصارف التجارية على خلق الائتمان ويدفعها إلى خفض سعر الفائدة على القروض وبالتالي إلى زيادة في عرض النقد، وهذا بدوره سيؤدي إلى زيادة الإنفاق ومن ثم الإنتاج والدخل والاستخدام مما يرفع من مستوى النشاط الاقتصادي للدولة.

ثانياً: نسب الاحتياطي

ألزم البنك المركزي جميع البنوك التجارية بالاحتفاظ بنسبة محددة من إجمالي ودائعها لدى البنك المركزي، ويتحكّم هذا الأخير بهذه النسبة حسب الوضع الاقتصادي للبلاد، فعندما تزيد نسبة التضخم يزيد البنك المركزي النسبة التي يجب على البنوك التجارية إيداعها لديه، ما يؤثر على انخفاض المعروض من النقد في الأسواق. فزيادة نسبة الاحتياطي تقلل السيولة النقدية لدى البنوك التجارية، ما يعني انخفاض قدرتها على تقديم القروض للشركات والأفراد، وهذا يؤثر على إمكانية الشراء، وبالتالي تقليل الطلب على السلع والمنتجات ما يؤثر على انخفاض أسعارها، وبالتالي انخفاض المستوى العام للأسعار، والحد من التضخم.

ثالثاً: عمليات السوق المفتوح

يمكن تعريفها بأنها العمليات التي يجريها السوق المركزي من بيع وشراء الأوراق المالية الحكومية أو ما يُعرف بالسندات، وهذه الأداة من أهم الأدوات التي تؤثر في كمية المعروض من العملة النقدية، ومعدل أسعار الفائدة. يُواجه التضخم يتبنى البنك المركزي سياسات لتخفيض احتياطي البنوك التجارية، للتقليل من المعروض من العملة النقدية في الأسواق، فليجأ إلى بيع السندات، حيث إنّ شراء السندات من قبل البنوك التجارية يقلل من كمية النقد

لديها، ما يصعب عليها تقديم القروض المالية للشركات والأفراد، وبالتالي تقليل نسبة المعروض من النقد في الأسواق. يشير انخفاض نسبة النقد في الأسواق إلى عدم قدرة الأفراد والشركات على الشراء، وبالتالي يقل الطلب على السلع والمنتجات بسبب هذه السياسات، ووفقاً لقانون العرض والطلب، فإن انخفاض المعروض من النقد يؤدي إلى انخفاض الطلب على السلع والخدمات فتخفض أسعارها، وبالتالي الانخفاض الكلي للمستوى العام للأسعار والحد من التضخم.

الفرع الثاني: أدوات النوعية للسياسة النقدية

يستخدم البنك المركزي إلى جانب الأدوات الكمية التي تؤثر في حجم الائتمان أدوات كيفية للتأثير في كيفية الائتمان واتجاهاته، حيث أن هذه الأدوات (النوعية) تستطيع التمييز بين الأنشطة المختلفة من حيث رفع حجم الائتمان لنشاط معين وخفضه لآخر بمعنى آخر تهدف هذه الأدوات الكيفية (المباشرة) إلى التأثير على الكيفية التي يستخدمها الائتمان وليس على حجم الائتمان الكلي، وذلك عن طريق توجيه الائتمان إلى المجالات المرغوبة، وحجبه عن المجالات التي لا تخدم الاقتصاد الوطني.

وهذه الأدوات كثيرة منها:

أولاً: تأطير القروض

قد تقوم السلطة النقدية بتحديد سقف معين لحجم القروض التي يمكن منحها للزبائن من طرف البنوك التجارية (السقوف النوعية للائتمان)، كي لا يتجاوز ارتفاع مجموعة القروض الموزعة نسبة معينة، وفي حالة تجاوز البنوك التجارية السقف المحدد لها من

طرف السلطة النقدية قد تفرض عليها عقوبات تختلف من دولة لأخرى، كأن تكلفها احتياجا من النقود المركزية كثيرا كلما احتاج البنك المركزي إلى نقود طلب ذلك من البنوك التجارية التي تجاوزت السقف المخصص لها لمنح القروض، وهذا ما يحد من قدرتها على خلق الائتمان ومن ثم ضياع عنها فرصة الهامش غير أنّ استعمال هذه الأداة قد يؤدي تشوهات قطاعية، وهذا ما دفع إلى الاستغناء عنها في كثير من الدول المتقدمة والنامية على السواء¹.

في حالة التضخم، تتبنى سياسة البنوك المركزية إجراءات لتنظيم منح الائتمان وتوجيهه نحو القطاعات ذات الأولوية على الائتمان والتي لم تكن متأثرة بالتضخم، بينما تفرض قيود القطاعات المتضخمة. يمكن أن تكون هذه الإجراءات متعلقة بمعايير تمويل القروض، حيث يتم تقييد بعض القروض سواء كانت قروض قصيرة الأجل أو متوسطة الأجل أو طويلة الأجل.

ثانيا: التنظيم الانتقائي للقروض

تهدف هذه الإجراءات النقدية إلى التأثير على توجيه القروض نحو القطاعات أو الأنشطة المراد النهوض بها أو لتسهيل نقل الموارد المالية من قطاع إلى آخر والتي تعتبر أكثر نفعاً للاقتصاد الوطني، لذا يمكن اتخاذ بعض الإجراءات مثل تحديد مبلغ القرض الذي

¹أكرم حداد، مشهور بهلول، النقود والمعارف مدخل تحليلي ونظري، دار وائل للنشر والتوزيع، ط 6 الأردن، 2001، ص 112-120.

يسمح للبنوك التجارية بمنحه لعدد محدود من المقترضين، بالإضافة إلى تحديد المبالغ وتاريخ الاستحقاق وتحديد القروض الممنوعة تقديمًا بشكل كامل، كما تتضمن الرقابة الانتقائية تعاملًا مباشرًا بين البنك المركزي والبنوك التجارية في مراقبة وتوجيه الموارد المالية نحو القطاعات معينة دون أخرى، فالسياسة الانتقائية للقروض تستهدف التأثير في وفرة الائتمان المصرفي وكلفته والجهة التي يوجه إليها، وتتمثل أهم محددات هذه السياسة فيما يلي:

- ✓ وضع قيود على الائتمان الاستهلاكي بهدف كبح الطلب على البضائع.
- ✓ اشتراط الموافقة المسبقة للبنك المركزي على منح القروض عندما تتجاوز السقف المحدد
- ✓ إعادة خصم الأوراق التجارية فوق السقف المحدد بهدف تشجيع بعض القطاعات الاقتصادية

✓ التمييز في أسعار الفائدة على القروض الممنوحة حسب القطاعات ذات الأهمية مثل قطاع التصدير.

ثالثًا: النسبة الدنيا للسيولة

تقتضي هذه الأداة أن يقوم البنك المركزي بإجبار البنوك التجارية على الاحتفاظ بنسبة دنيا ويتم تحديدها عن طريق بعض الأصول منسوبة إلى بعض مكونات الخصوم.

وهذا التخوف السلطات النقدية من خطر الإفراط في الإقراض من قبل البنوك التجارية

بسبب ما لديها من أصول مرتفعة السيولة، وهذا بتجميد بعض هذه الأصول في محافظ

البنوك التجارية وبذلك يمكن الحد من القدرة على اقتراض القطاع الخاص.

رابعاً: الودائع المشروطة من أجل الاستيراد

ويستخدم هذا الأسلوب لدفع المستوردين إلى إيداع المبلغ اللازم لتسديد ثمن الواردات

في صورة ودائع لدى البنك المركزي لمدة محددة، ومن شأن ذلك، التقليل من حجم القروض

الممكن توجيهها إلى الاقتصاد، ويؤدي بدوره إلى رفع تكلفة الواردات

خامساً: قيام البنك المركزي ببعض العمليات المصرفية

حيث تستخدم البنوك هذا الأسلوب في البلدان التي تكون فيها أدوات السياسة النقدية

محدودة الأثر، حيث تقوم البنوك المركزية بمنافسة البنوك التجارية بأدائها لبعض الأعمال

المصرفية كتقديمها القروض لبعض القطاعات الأساسية في الاقتصاد¹.

سادساً: التأثير والإقناع الأدبي

وهي وسيلة تستخدمها البنوك المركزية بطرق ودية وغير رسمية من البنوك

التجارية لتنفيذ سياسة معينة في مجال منح الائتمان، ويعتمد نجاح هذا الأسلوب على طبيعة

العلاقة القائمة بين البنوك التجارية والبنك المركزي.

¹ محمد مروان السمان، محمد طام محبك، مبادئ التحليل الاقتصادي الجزئي والكلّي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط 1 الأردن،

خلاصة

هذا المبحث وضح أن التضخم هو ظاهرة اقتصادية أثرت على النقاشات والتفكير الاقتصادي حيث ركز بعض المفكرين على أسبابه، بينما ركز آخرون على آثاره المتنوعة. وبالرغم من هذا التنوع في الآراء، فإنها تتفق جميعاً على أن التضخم يعبر عن زيادة مستمرة في مستوى الأسعار، مما يؤدي إلى تقليل قيمة العملة والقدرة الشرائية ويمكن أن ينجم عنه عدة أسباب تؤثر سلباً على الطلب والعرض الكلي، أو قد يكون الاختلال الهيكلي في الاقتصاد.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة

تناولت الدراسات السابقة مدى فعالية السياسة النقدية في مكافحة التضخم والحد منه، وعلى الحفاظ على استقرار الأسعار، وتهدف هذه الدراسة إلى تحليل فعالية السياسة النقدية في التحكم في التضخم وتقدير تأثيرها المباشر وغير مباشر على معدل التضخم.

المطلب الأول: عرض وتحليل الدراسات السابقة

1- دراسة: جليط الطاهر مخلوق عزالدين¹

تهدف الدراسة إلى تقييم اثر الصدمات النقضية على فعالية السياسة النقدية في استهداف معدلات التضخم في الجزائر وله ذا الغرض تم بناء نموذج قياسي للفترة 2000-2019 باعتماد على ثلاث متغيرات سعر النفط كمؤشر لصدمات النقضية والعرض النقدي ومعدل التضخم كمؤشر عن السياسة النقدية ، حيث اصفرت النتائج الدراسة القياسية باستخدام نماذج VAR أن أهمية الكبرى لتأثير النسبي في معدل التضخم ترجع الى متغير النفط حيث بلغ الميل سعر النفط حوالي (0.85) بالمائة من حين لم يتجاوز ميل العرض النقدي نسبة (0.062) بالمائة كما بينت دول كذلك دوال الاستجابة لتحليل الصدمات وتحليل التباين ان التغيرات الحاصلة في معدل التضخم تستجيب بدرجة اكبر لتغيرات الحاصلة في

¹الكاتب جليط الطاهر ، مخلوق عزالدين :دراسات العدد الاقتصادي 2022\01\18 صفحة 35\19 (الصدمات النقضية واثارها على الفعالية السياسية النقدية في استهداف معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000\2019) يحد من فعالية السياسة النقدية في استهداف معدل التضخم في الجزائر

سعر سواء في المدى القصير او المدى الطويل وهذا ما يحد من فعالية السياسة النقدية بالجزائر.

2- دراسة: دين مخاطرية¹

باستخدام نماذج ARDL تهدف هذه الدراسة إلى توضيح المفاهيم الرئيسية المتعلقة بالسياسة استهداف التضخم وإمكانية تطبيق هذه الأخيرة بفعالية في الجزائر مع تحديد المدى الذي يمكن أن تؤثر فيه الأدوات السياسية النقدية المستخدمة على معدل التضخم ، وهذا باستخدام المنهج الكمي تحديدا باستخدام نماذج ardl ، توصلت الدراسة إلى فعالية السياسة باستهداف التضخم تمكن في مدى توفر شروط الضرورية عند تطبيقها لتحقيق النتائج المرجوة منها ، وان هناك تأثير طويل الأجل بين متغيرات المستقلة ومعدل التضخم .

3- دراسة: بن سماعيل مراد²

حيث يرى الكاتب إن استقرار النقدي من بين الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها معظم الدول ، وذلك باعتماد سياسة نقدية محكمة من خلال دراسة الموضوع قام (الكاتب) بالتعرف على مدى إمكانية تحكم السياسة النقدية في التضخم في الجزائر وكذلك العلاقة بينهما ، و ذلك باستخدام بعض المتغيرات الاقتصادية في دراسة قياسية خلال الفترة 1990-2019 وهي الكتلة النقدية ، معدل إعادة الخصم ، سعر الصرف باستخدام نموذج ARDL في

¹دين مخاطرية : المفريزي للدراسات الاقتصادية المالية (01-12-2022) صفحة 235-252 مدى تأثير الأدوات

المستخدمة في السياسة النقدية على معدل التضخم في اطار السياسة

²الكاتب بن سماعيل مراد ، رحمانى سمير مجلة الافاق للبحوث والدراسات (2021\01\18) صفحة 220\241 ، دور

السياسة النقدية في معالجة التضخم بدراسة قياسية حالة الجزائر 2000\2019

الدراسة. استخلص في الأخير أن تأثير السياسة النقدية على التضخم كان نسبيا وتأثير أدوات السياسة النقدية كان في المدى الطويل فقط .

4- دراسة: خوالدي نسبية¹

هدفت الدراسة إلى دراسة أثر السياسة النقدية على التضخم خلال (1990-2018) وهذا التضخم بالاعتماد على نموذج الانحدار الذاتي المتباطئ الزمني الموزع ardl باعتماد على برنامج eviews حيث إشارة اختبار الحدود للتكامل المشترك bound test من خلال f statistique ، أن هناك علاقة طويلة الأجل بين المعادلات التضخم والكتلة النقدية بين معدل إعادة الخصم والتضخم فيما يتعلق بالعلاقة بين التضخم والكتلة النقدية في المدى الطويل كانت علاقة ايجابية % 53 f statistique ، ومعنوية عند القيمة الحرجة والجدولية %1 (prob=0001) وفيه يتعلق بالعلاقة بين التضخم ومعدل إعادة الخصم كانت علاقة سلبية f statistique ومعنوية عند قيمة الحرجة الجدولية %1 (prob=0001)

¹خوالدي نسبية : جامعة أم البواقي 2021 أثر السياسة النقدية على التضخم في الجزائر خلال (1990-2018) والسياسة النقدية ودورها في استهداف معدلات التضخم في الجزائر (1990-2018)

5- دراسة : شلغوم عميروش¹

تسعى الدراسة الي تقييم فعالية السياسة النقدية في محور الجزائر خلال الفترة (2000\2015) باستخدام مصاريف تحليلية نقدية والتي تضمنت تحليل الاطار القانوني للسياسة النقدية في المحور الأول ، وتقييم فعاليتها في الواقع العملي في تحقيق هدف الاستقرار المستوى العام للأسعار في المحور الثاني ، حصلت الدراسة إلى ان الاطار القانوني لسياسة النقدية في هذه المرحلة ، لم يستفد من لتطور الحاصل في الفكر النقدي وتطبيقاته في عدة دول ، كما تحكّم البنك الجزائر في القاعدة النقدية ضعيف ، وبالتالي في العرض النقدي كهدف وسيط للسياسة النقدية ، يعني ذلك أن التطور معدلات التضخم لا يرتبط بالسياسة النقدية فحسب العوامل الاخرى يمكن اعتبار احجام المصارف عن الإقراض للسياسة المالية الحذرة من عوامل مهمة التي تساهم في امتصاص السيولة ، ونعتبر عاملا مهما الاستقرار المستوى عام للأسعار

¹شلغومعميروش : مجلة البشائر الاقتصادية (العدد1, مارس 2017) , فعالية السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة

(2000\2015). جامعة جيجل . الجزائر ١

دراسة اقتصادية بنكي ونقدي عنوان المذكرة أثر السياسة على اداء المالية للبنوك التجارية الجزائرية لدراسة حالة الجزائر

6- دراسة : الطيبي محوشنوي عبد الناصر¹

النتائج الذي توصلت إليها هذه المذكرة:

يتمتع البنك المركزي الجزائري بدرجة استقلالية غير تامة بسبب تدخل الحكومة في تعيين المحافظين وكذا تعيين ممثلي الحكومة في مجلس إدارة البنك مما يؤثر سلبا على التوجهات الصارمة في السياسة النقدية وبذلك تتأثر القرارات البنك.

يعتبر التضخم من الظواهر النقدية التي لا يخلو منها اي اقتصاد أي بلد ما متقدمة أو غير متقدمة وأن التحديات التخفيض من شدته يعتبر ضروريا لتحفز المستثمرين والحفاظ على الأصول والثروة النقدية وغير النقدية

7- دراسة : صباح بوسقطة ، فاطمة الزهراء جرفي²

توصلت هذه الدراسة إلى ما يلي:

ضرورة توفير استقلالية السلطة النقدية في استقلالية القرارات واعتماد الرقابة غير مباشرة والعمل على تطبيق سياسة السوق المفتوحة وذلك لتطوير السياسة النقدية تطالب السياسة استهداف التضخم مستقبلا لابد من توفير البيئة المناسبة لتجسيد واقعا

¹الطيبي محوشنوي عبد الناصر لجامعة أحمد درايعية- ادرار - علوم اقتصادية - تخصص اقتصاد نقدي بنكي لنيل شهادة ماستر لسنة (2022-2023).

²صباح بوسقطة 6 فاطمة الزهراء جرفي: لجامعة محمد الصديق بن يحيى- جيجل تخصص اقتصاد نقدي وبنكي (سنة

التخرج 2020-2021

ضرورة التحكم في المستوى العام للأسعار باعتباره السبب الرئيسي في وجود التضخم تميز عرض النقود في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1990 - 2018 بزيادة معدلات عرض النقود مع ارتباط هذا النمو بتغير مقابلات الكتلة النقدية وشهد الاقتصاد الجزائري تراجع وتدهور في قيمة الأصول الخارجية نتيجة تراجع أسعار البترول

8- دراسة: بوالشعور شريفة

هدفت هذه الدراسة للتأكد من مدى فعالية السياسة النقدية في كبح التضخم ،و ذلك من خلال تحديد حد العتبة للسياسة النقدية تسمح في التضخم لمعدلات التضخم خلال الفترة 2017-2022 في الجزائر وذلك باستخدام نموذج الانحدار للعتبة وقد أثبت نتائج الاختبار القياسية، نتغير العتبة هو سعر الصرف وبناء على القيم العتبة لسعر الصرف (11915959-12.15879) تم الحصول على ثلاثة انظمة وقد كان الأنظمة الثلاثة للعينه آثار مختلفة ، حيث كان أثر سعر الصرف متباين وغير متماثل بين النظام الأول الذي اشارة الى وجود علاقة عكسية والنظام الثاني والثالث واللدان ابرزا وجود علاقة طردية كما أن أسعار الصرف تؤدي الى زيادة معدل التضخم بدءا من العتبة 119.15959 كما ان عرض النقد كان أثره سلبي في النظام الأول وموجب في النظام الثالث بينما لم يكن معنويا واحصائيا كل من معدل في النظام الثالث، كما أتت نتائج عدم وجود أثر ودلالة احصائية لكل من معدل الاحتياطي القانوني ومعدل اعادة الخصم على معدل التضخم خلال فترة دراسية.

09- دراسة الورقلي¹

تعتبر السياسة النقدية أحد أشكال السياسات في الاستقرار التي تنتهجها الدولة من أجل مكافحة الاختلالات الاقتصادية المختلفة التي صاحبت التطور الاقتصادي وكونها تتمثل الجانب النقدي للسياسة الاقتصادية إلا أن التضخم انعكاسا سلبيا ونتيجة للسياسة الاقتصادية المتبعة في تحقيق أحد أهم أهدافها في معدلات التضخم في الجزائر وبالتالي تطبق السياسة استهداف التضخم حيث تم القيام بدراسة قياسية بالاعتماد على أربعة متغيرات وهي : مؤشر أسعار استهلاك ومعدل التضخم وتطور الكتلة النقدية وتطور الواردات وهذا خلال سنة أو فترة بين 2003-2021 قد تم التوصل الى انه رغم المحاولات الجزائرية لتطبيق سياسة التضخم إلا أنها تتجح على المدى الطويل وثم تستطيع المحافظة على المستهدف حتى بعد الإصلاحات والتعديلات التي قام بها البنك المركزي .

10- دراسة :أم الخير وطالب علاوي صديق²

بينت هذه الدراسة أن العلاقة بين البنوك المركزية والحكومات من النشأة حتى وقتنا الحالي العديد من التطورات وفقا لتطور البنوك المركزية وتطور النشاط الاقتصادي بصف عامة حيث أصبحت محل جدل ونقاش بين المفكرين الاقتصاديين بين التوقف وبين الفكرة الاستقلالية بين البنك المركزي والحكومة بحجة سياسية النقدية في تحقيق أهدافها لاسيما

¹ الورقلي من جامعة ابن عكنون تيارت لسنة 2022: أثر الاستقلالية البنك المركزي على فعالية السياسة النقدية في مكافحة لتضخم.

² أم الخير وعلاوي صديق من جامعة أحمد درارية أدرار 2020: أثر الاستقلالية البنك المركزي على فعالية السياسة النقدية في مكافحة لتضخم.

الحفاظ على الاستقرار للأسعار وبين معارضين لفترة الاستقلالية مؤمنين بوجود صلة ترابط قوية بين البنوك المركزية والحكومات باعتبار إن هذه الأخيرة بإمكانها التأثير على السياسة النقدية من خلال عدد من القنوات الرسمية وغير الرسمية على الرغم من ذلك الآراء المعارضة إلا أن العديد من الدراسات أثبتت جدارة البنك المركزي المستقل في الحفاظ على الاستقرار للأسعار ومحاربة للتضخم وخاصة في الدول المتقدمة حيث يسهل كثيرا الانتقال من الاستقلالية القانونية الى الاستقلالية الفعلية .

11- دراسة: د. نصيرة شرف و. د. عبد القادر روشو¹

تهدف هذه الدراسة إلى تقدير اثر السياسة النقدية على التضخم في الجزائر (2021.1990)، حيث تم استخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني (ARDL) في تقدير العلاقة طويلة الأجل بعد التأكد من وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، وقد إشارة النتائج إلبان السياسة النقدية غير فعالة نسبيا في التأثير على التضخم ويرجع ذلك أساسا إلى الاعتماد على الإصدار النقدي من اجل تغطية العجز في الميزانية العامة من دون مقابل للكتلة النقدية، كما أن التضخم في الجزائر عبارة عن تضخم هيكلي ناتج عن عوامل غير نقدية مثل تبعية الاقتصاد الجزائري للخارج، وانتشار السوق الموازية.

12- دراسة: د. محمود عنبرود. سمير الباجوري²

¹ نصيرة شرف و. د. عبد القادر روشو اثر السياسة النقدية على التضخم في الجزائر، دراسة قياسية خلال الفترة (2021.1990) جام عتسيميلت الجزائر

² دراسة د. محمود عنبرود. سمير الباجوري، تاثير السياسة النقدية على معدل التضخم في مصر خلال (2019.1981) دراسة قياسية المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية المجلد التاسع (العدد 17، يناير 2024

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم دور السياسة النقدية بأدواتها المختلفة فالحد من التضخم في مصر، وذلك باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوة الزمنية الموزعة ومنهج الحدود لتحليل التكامل المشترك في الاعتماد على بيانات (ARDL) بالاعتماد على بيانات سلاسل زمنية لمصر خلال الفترة 2019.1981 وقد خلصت الدراسة الى ان التضخم في مصر يرتبط بشكل اكبر بالأجل الطويل بالعجز العام أو الاختلال المالي ، وليس زيادة المعروض النقدي ،فالتضخم في مصر هو ناتج بشكل أساسي عن عدم التوازن الهيكلي في اقتصاد الدولة بالإضافة الى العوامل الخارجية التي تؤثر على سعر الواردات التي تشكل نسبة معتبرة من سلة السلع في الاقتصاد المصري ، وبالتالي لا يمكن للسياسة النقدية وحدها بالتعامل مع مشكلة التضخم في الأجل الطويل مالم تصاحب بسياسات اقتصادية تهدف إلى علاج الاختلالات الهيكلية المزمدة في الاقتصاد المصري .

المطلب الثاني: مقارنة الدراسة الحالية بالدراسات السابقة

تسعى الدراسات السابقة والدراسة الحالية بشكل عام إلى فهم تأثير السياسة النقدية على

التضخم، ولكنها تختلف في النهج والمنهجية المتبعة، حيث تركز كل دراسة على جوانب

مختلفة للموضوع. تناولت الدراسات السابقة والدراسة الحالية أثر السياسة النقدية في الحد على

التضخم.

سنقوم الآن بمقارنة بعض الجوانب الرئيسية بينهما:

✓ **المنهجية:** استخدمت الدراسات السابقة نماذج اقتصادية مختلفة لفهم وتقييم تأثيرات

السياسة النقدية على التضخم بشكل أكثر دقة، وتم ربطها بمتغيرات أخرى مثل النمو

الاقتصادي والسياسة المالية. أما في الدراسة الحالية، فتم التركيز على دراسة حالة محددة

وهي الجزائر، وتم استخدام التحليل الإحصائي لتقييم أثر وفعالية السياسة النقدية على

التضخم.

✓ **المتغيرات المدروسة:** تم ربط السياسة النقدية في الدراسات السابقة، بالتغيرات في السياسات

الاقتصادية والتأثيرات الخارجية مثل تقلبات أسعار النفط، أما في الدراسة الحالية

تم التركيز على متغيرات جديدة واستخدامها لتحليل أثر السياسة النقدية على التضخم.

✓ **مكان الدراسة:** في الدراسات السابقة، تمت دراسة تأثير السياسة النقدية على التضخم في

دول ومناطق جغرافية مختلفة أما في الدراسة الحالية فقد تم تقييم أثر وفعالية السياسة

النقدية على التضخم على مستوى بلد محدد وهو الجزائر.

✓ **الفترة الزمنية:** في الدراسات السابقة تمتد الفترة الزمنية المدروسة عادة لمدة طويلة، مما يتيح فهم التطورات، والتغيرات في السياسة النقدية وتأثيرها على التضخم. أما في الدراسة الحالية، فتم التركيز على فترة زمنية أقصر، لتحليل تأثير السياسة النقدية على التضخم في الجزائر خلال هذه الفترة.

✓ **الاستنتاجات:** بسبب التفاوت في المنهجية والمتغيرات المستخدمة، قد تختلف الاستنتاجات التي توصلت إليها الدراسة الحالية بشأن فعالية السياسة النقدية في الحد من التضخم، بينما قد تعتبر الدراسات السابقة ان السياسة النقدية لم تكن فعالة في خفض معدلات التضخم في الجزائر، وقد تكشف الدراسة الحالية عن وجود علاقة إيجابية بين السياسة النقدية والتضخم.

خلاصة

تلخص الدراسات أن السياسة النقدية تمتلك تأثيرا قويا وإيجابيا في التحكم في التضخم تظهر هذه الدراسات أن الزيادة في معدلات الفائدة يمكن أن تقلل من التضخم الأسعار على مدى طويل بالإضافة إلى ذلك تشير نتائج على أن استخدام أدوات السياسة النقدية متنوعة، مثل التدخل في سوق مفتوحة وشراء أصول بكميات كبيرة، ويمكن أن يكون له تأثير إيجابي في تعزيز فعالية السياسة النقدية في التحكم في التضخم.

ومن الجدير بالذكر أن هذه الدراسات تأخذ في اعتبارها الظروف والسياقات الاقتصادية المحددة لكل بلد، وبالتالي قد تختلف النتائج من بلد لآخر، ولذلك ينبغي مراعاة الظروف المحلية والعوامل الاقتصادية عند تصميم وتنفيذ السياسة النقدية بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتخفيف حدة التضخم.

فعالية السياسة باستهداف التضخم تمكن في مدى توفر شروط الضرورية عند تطبيقها لتحقيق النتائج المرجوة منها، وإن هناك تأثير طويل الأجل بين متغيرات المستقلة ومعدل التضخم.

الفصل الثاني: منهجية الدراسة القياسية

الفصل الثاني: منهجية الدراسة القياسية

المبحث الأول: الإطار العام للدراسة القياسية

يعتبر التضخم من أهم المشكلات الاقتصادية التي تعاني منها اقتصاديات الدول النامية والاقتصاد الجزائري بصفة خاصة وهذا راجع لعدة أسباب منها داخلية وخارجية، ولقد جاء الأمر 10.04 من قانون النقد والقرض المادة 2 يعطي صلاحيات أكبر للبنك المركزي ويجعل من أهدافها التحكم في الأسعار من خلال السياسة النقدية المتبعة وفي هذا المبحث سنتطرق إلى ثلاثة مطالب، أولها الأوضاع التضخمية في الجزائر من 2000 إلى 2022، والثاني تطور الكتلة النقدية في الجزائر وفي الأخير تغيرات سعر الصرف وتخفيض قيمة العملة المحلية.

المطلب الأول: تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة 2000 . 2022

الشكل رقم (2-4) معدل التضخم من 2000 . 2022

السنة	معدل التضخم	السنة	معدل التضخم	السنة	معدل التضخم
2000	3 ، 0	2007	7 ، 3	2014	9 ، 2
2001	2 ، 4	2008	9 ، 4	2015	8 ، 4
2002	4 ، 1	2009	7 ، 5	2016	4 ، 6
2003	3 ، 4	2010	9 ، 3	2017	6 ، 5
2004	0 ، 4	2011	5 ، 4	2018	3 ، 4
2005	4 ، 1	2012	9 ، 8	2019	95 ، 1
2006	3 ، 2	2013	2 ، 3	2020	2 ، 7
				2021	27 ، 9
				2022	37 ، 9

المصدر وزارة المالية، عبر الموقع الإلكتروني www.dz.gov.mf . 02 . 2020.10

نلاحظ في الجدول أن معدلات التضخم في الجزائر شهدت نوعا من التذبذب خلال

الفترة من 2000-2005 ، حيث أدى الى نمو الكتلة النقدية M2 بنسبة 22 ، 30 % الى

ارتفاع معدل التضخم إلى 4 ، 2 % في سنة 2001 مقابل 0 ، 3 % لسنة 2000 وهو ادنى

معدل سجلته الجزائر منذ الاستقلال وينخفض بعدها الى 1 ، 4 % سنة 2002 بفعل تراجع

معدل النمو المجمع M2 إلى 17 ، 30 % من جهة، وتباطؤ وتيرة ارتفاع أسعار المواد

الغذائية من جهة أخرى، كما ارتفع معدل التضخم سنة 2003 و 2004 حيث بلغ 4 ،

3% و 4% على الترتيب بسبب زيادة نفقات الدولة الناتجة عن الاستثمار في البرنامج

الاستثماري وزيادة مدا خيل الأسر في إطار الحد الأدنى للأجور إضافة إلى الإنتاج

الفلاحين الذي تسبب في الاختلال بين العرض الكلي والطلب الكلي، لينخفض بعدها الى 1، %4 في سنة 2005 .

في سنة 2007 ارتفع معدل التضخم الى 3، %7 مقابل 2، %3 في سنة 2006، وذلك نتيجة تضافر ظاهرتان لدفع الأسعار الى الارتفاع، فمن جهة ارتفعت أسعار المنتجات الغذائية ارتفاعا قويا ولا سيما أسعار المنتجات الفلاحية الطازجة، ومن جهة أخرى تأثرت المنتجات ذات المحتوى المستورد بكثرة زيادات الحادة في الأسعار العالمية، ولا سيما الحبوب ومنتجات الالبان التي تستوردها الجزائر بكميات كبيرة¹

وفي أزمة 2009 الأزمة المالية التي أدت الانهيار إيرادات صادرات المحروقات بنسبة 42، %5 وبالتالي تراجع التوسع النقدي ب3، %1 أصدر مجلس النقد والقرض النظام رقم 09.02 المؤرخ 11مايو 2009 المتعلق بعمليات السياسة النقدية ووسائل إجرائها.

في 11 ابريل 2010 تم إصدار الأمر 10.04 المعدل والمتمم 10.03 ضرورة استقرار الأسعار كهدف صريح لسياسة النقدية أو ما يسمى باستهداف التضخم والذي يتطلب تطوير وسائل ملائمة تسمح بتعميق الإطار التحليل على المدى المتوسط واستخدام أساليب التنبؤ متابعة مسار التضخم في الجزائر على المدى القصير وذلك بقيام البنك الجزائر بتقليص فارق التنبؤات على المدى القصير والهدف المسطر من طرف مجلس النقد والقرض وبذلك تعديل الإدارة العمليات للسياسة النقدية والعودة للهدف خلال الفترة المعقولة.

¹ بنك الجزائر، جويلية 2008 ص 49

ليرتفع من جديد 2012 بنسبة 8، %89 بحيث تجاوز المعدل المستهدف على المدى المتوسط والذي حدده مجلس النقد والقرض ب4% نظرا لسيولة الكبيرة الموجودة في الاقتصاد سببها الإنفاق العام والتحويلات، زيادة الاكتمال، %20 لقطاع العام و%10 للقطاع الخاص والسبب الأساسي لزيادة أسعار المنتجات الطازجة، كل هذه العوامل ساهمت في زيادة الضغوط التضخمية، الأمر الذي جعل البنك يأخذ مجموعة من التدابير مثل رفع نسبة الاحتياط القانوني للودائع المصرفية من 9% إلى 11% وتوسيع امتصاص السيولة إلى 250 مليار دينار (23%) كل هذه السياسات هي لتثبيت الأسعار.

بلغ معدل التضخم المتوقع لشهر ديسمبر 2013 ما يقارب 3، %3 بينما بلغ معدل التضخم الفعلي المحسوب على أساس الرقم القياسي للأسعار حسب الديوان الوطني للإحصائيات 3، %26، وبالتالي معدل التضخم السنوي المتوسط، فإنه يتوافق مع توقعات على المدى القصير مما يؤكد انه قد عاد إلى المعدل المستهدف في اقل من 12 شهر خاصة بعد تسجيل 8، %89 في يناير 2013، ادن العودة إلى استقرار الأسعار.

ليعاود الصعود مجددا في سنة 2015 بنسبة 4، %8 وسنة 2016 بقيمة 6، %4 بسبب عواقب العجز المالي والانخفاض المستمر في قيمة العملة الوطنية.

في سنة 2019 استرجع عافيته مسجلا بذلك 2% لكن شاءت الأقدار إن تحل بنا أزمة لم يسبق لها مثل لا الحرب العالمية الثانية لا أزمة الظروف التي يمر بها العالم اجمع الأزمة الصحية جائحة فيروس كورونا كانت لها آثار جد وخيمة على الاقتصاد العالمي لم

تسلم من أثارها حتى الاقتصاد الدول متطورة فبسبب الحجر والغلق المحلات والحدود البرية والجوية والبحرية وتوقف الشركات من العمل مع منع التجمعاتانهار الاقتصاد والوضع الذي تزامن مع انهيار الدينار إلى جانب انخفاض العائدات وجدت الجزائر نفسها أمام زيادة في التضخم ب0، 2% بحيث أصبح أوضاع الاقتصاد الجزائري مقلقة حسب إحصائيات الديوان الوطني للإحصائي:

انخفاض الناتج الداخلي 3، 9% في الربع الأول من 2020، واقترب معدل البضائع إلى 15% في جوان بعدما كانت في نهاية 2019 ثابتة منذ 11، 4%، وفي القطاع واجهت العديد من المتاجر خطر الإفلاس مثل المقاهي المطاعم ووكلاء الأسفار بسبب إغلاقها منذ مارس 2019.

كانت هذه الزيادة في التضخم أيضا بسبب ارتفاع أسعار الخدمات والمنتجات المصنعة وحسب الديوان الوطني للإحصائيات ارتفعت أسعار المنتجات المصنعة إلى 5، 3% وارتفعت تكلفة الخدمات 1، 7% وسجلت ارتفاعا في السلع الغذائية المصنعة ب0، 8% كما هو مبين كانت زيادة التضخم قوية سنة 2022 ففي غضون سنة واحدة، ارتفع متوسط التضخم السنوي الإجمالي مؤشر الأسعار عند الاستهلاك من 7، 23% سنة 2021 إلى 9، 27% سنة 2022 وهو أعلى مستوى التضخمي الخمس سنوات الأخيرة، وبلغ التضخم الأساسي، المقاس بواسطة مؤشر الأسعار خارج المنتجات الزراعية الطازجة والمنتجات

المحددة أسعارها إداريا، والتي هي أقل تأثرا بالعوامل الخارجية، نسبة 8، 93% سنة 2022 مقابل نسبة 6، 07% في السنة الماضية .

وحسب تقييم أجراه بنك الجزائر، فإن ارتفاع التضخم سنة 2022 بنسبة 61، 7%

يعود بشكل رئيسي إلى التضخم المستورد ويفسر ذلك بتعرض الأسعار. المحلية الكبير

لتطور الأسعار العالمية التي شهدت ارتفاعات حادة لا سيما ارتفاع أسعار المنتجات

الغذائية.

علاوة على ذلك، فإن العامل الثاني الذي أدى إلى ارتفاع التضخم هو الكتلة النقدية

M2 (خارج ودائع الشركة الوطنية للمحروقات وودائع العملات الأجنبية). بمساهمة تبلغ

حوالي، 40، 03 مما يشير إلى أن جزء من التضخم هو من أصل هيكلية.

أما بالنسبة لسعر الصرف الفعلي الاسمي، فقد ساهم بنسبة تصل إلى (1، 54%) في

التضخم الإجمالي، وهذا ما يعكس ارتفاع سعر صرف الدينار الجزائري خلال الفترة الممتدة

من جويلية إلى أكتوبر، 2022 مما أدى إلى انخفاض التضخم الإجمالي نسبيا وبناء على

ذلك، أتاحت السياسة النقدية المعتمدة سنة 2022 للإبقاء على مستويات كافية ومريحة من

السيولة، مما سمح بتعزيز صلابة النظام المصرفي والاقتصاد الجزائري في ظل عدم اليقين

المتواصل الناجم عن التقلبات العالية في أسعار النفط خطر ركود تضخم عالمي. ومثل ذلك.

ليزال مستوى التمويل المصرفي في المجال الحقيقي بعيدا عن الهدف المرتقب، نظرا لضعف

استجابة الوساطة المصرفية.

تعددت الآراء حول العوامل المسبب للتضخم في الجزائر، فمنهم من ارجع ذلك الى أسباب داخلية تتعلق بطبيعة الهيكل الاقتصادي القائم في البلد ومنهم من رأكلن نسبة التضخم تعد أسباب خارجية ترتبط بارتفاع عملية الاستيراد في العلم الخارجي. وفي هذا الجزء سنتطرق الى أهم قرارات السياسة النقدية إضافة إلى تطور المؤشرات النقدية خلال سنة 2022 فبعد أن أظهر الاقتصاد الجزائري مرونة كبيرة في مواجهة كوفيد19 وتداعياتها، سجل نتائج حسنة في 2022.

أدت الاضطرابات الجيوسياسية العالمية، ولا سيما أزمة الطاقة في أوروبا، إلى ارتفاع أسعار المحروقات والنفط وخاصة الغاز، وبذلك تمكنت الجزائر من تعزيز ميزانها التجاري، بما في ذلك الصادرات خارج المحروقات، وخفض واردات وزيادة احتياطات الصرف لديها. ومع ذلك فإن استمرار الضغوط التضخمية المستوردة لا يزال يمثل تحدياً رئيسياً على المدى القصير والطويل. وفي هذا الصدد، بدأ بنك الجزائر منذ مارس 2022 العودة التدريجية الى الوضع الطبيعي فيما يتعلق بتنفيذ سياسة النقدية من خلال:

رفع تدابير التخفيف الاحترازي الاستثنائي التي توضع في شهر أبريل 2020.

✓ عملية موجهة للاسترجاع الثنائي للسيولة.

✓ تعديل سعر صرف الدينار الجزائري.

المطلب الثاني: تطور الكتلة النقدية

الفرع الأول: تنفيذ الكتلة النقدية

مواجهة للارتفاع المستمر في مستويات التضخم المسجل في جميع أنحاء العالم بعد الأزمة الصحية، بدأت البنوك المركزية في تشدد سياساتها النقدية بشكل سريع ومشدد إلى حد ما، من أجل تحقيق هدف الاستقرار الأسعار. ومع ذلك من المهم التأكد على أن فعالية السياسة النقدية تعتمد على فهم واضح لمحددات آلية الانتقال الخاصة بها وإذ يطبق كل بنك مركزي سياسات نقدية مختلفة حسب الظروف الاقتصادية وقنوات الانتقال الخاص بكل بلد، تحدد بعض الخصائص الرئيسية قنوات الانتقال، مثل هيكل، ومستوى تطور النظام المالي، وبينه الاقتصاد الكلي والإطار القانوني والتنظيمي، من بين أمور أخرى. وبالتالي لم يتم تنفيذ التوجه نحو التشديد بنفس الوتيرة أو بنفس الطريقة تتضمن معايرة هذه الاستجابات بشكل طبيعي اختيارا تفاضليا. قد يؤدي التشديد الكبير والسريع جدا إلى الضرر بالنشاط الاقتصادي، ولكن إذا كان مستوى التشديد غير كاف أو إذا لم يتم تنفيذه بسرعة، فسيكون ذلك أكثر كلفة للاقتصاد لاحقا وفق هذا المنظور الذي يتسم دائما بالاحتراز والتدقيق، يندرج التوجه العام للسياسة النقدية التي نفذها بنك الجزائر خلال سنة 2022 وعليه، بدأ بنك الجزائر، اعتبارا من مارس 2022 إجراءات تدريجية لعودة سياسته النقدية إلى الوضع الطبيعي من خلال رفع تدابير التخفيف الاحترازية الاستثنائية المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية، والتي تم اعتمادها في 1 مارس 2020 تعليمة

2020.05 والتي تمثل هدفها الأساسي في دعم النظام المصرفي من أجل حماية الاقتصاد الوطني من تأثير صدمة الجائحة.

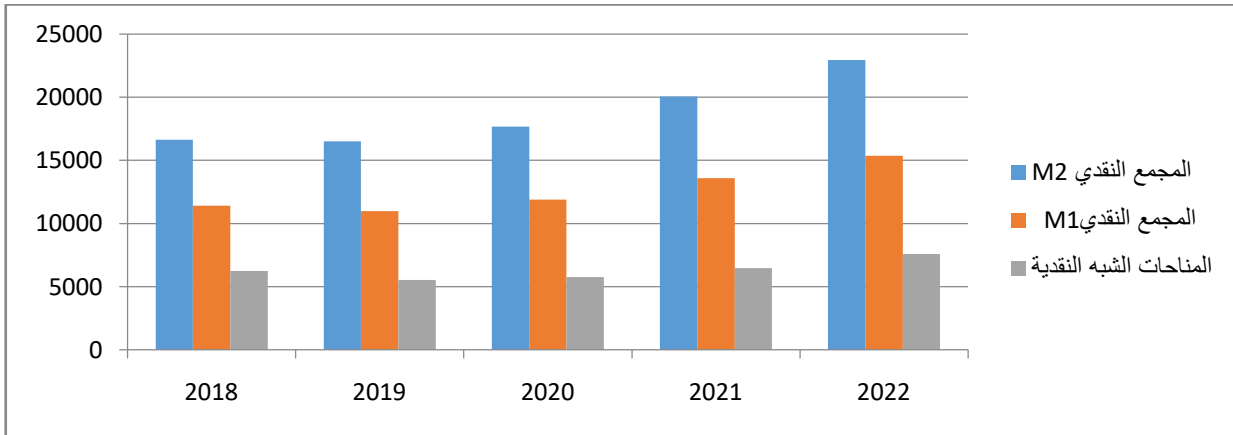
ومع ذلك، حافظ بنك الجزائر خلال سنة 2022 على معدل الاحتياطي الإلزامي عند 2% ومعدل الفائدة التوجيهي المطبق على عمليات إعادة التمويل الرئيسية عند 3% في سنة 2022. كما تم في شهر جوان 2022 إنهاء العمل بالبرنامج الخاص بإعادة التمويل بمبلغ 2100 مليار دينار الذي أطلقه بنك الجزائر في شهر جويلية 2021 وبلغ المبلغ المسدد في 2022 ما قيمته 39,463 مليار دينار، أي 22% من البرنامج.

الشكل رقم (2-5): تطور الكتلة النقدية

7585	6463	5758	5531	6233	المناحات الشبه النقدية
22955	20054	17660	16507	16637	M2المجمع النقدي
15370	13590	11902	10975	11404	M1 المجمع النقدي
2022	2021	2020	2019	2018	

المصدر: بنك الجزائر جويلية 2008 ص 49.

الشكل رقم (2-6) رسم بياني لتطور الكتلة النقدية



المصدر: بنك الجزائر جويلية 2008 ص 49

كما تجلت السياسة النقدية للوضع الطبيعي في أكتوبر 2022 في استرجاع ثنائي

مستهدف للسيولة بقيمة 300 مليار دينار وهذا لامتناس مصدر السيولة الفائضة التي

يمكن أن تكون تضخمية، مع الحفاظ على النظام المصرفي في وضع يسمح بتمويل الاقتصاد الوطني دون أثر المزاحمة ودون تكاليف إضافية.

ويأتي هذا الإجراء تكملة لتعديل سعر الصرف الدينار الجزائري، بين نهاية جويلية ونهاية سبتمبر 2022 والذي ارتفع بنسبة 41% مقابل الدولار الأمريكي وبنسبة 7% مقابل الأورو، تماشيا مع مستوى توازنه الأساسي، وهذا بعد تحسن المؤشرات الأساسية للاقتصاد الوطني وقد أتاح هذا الإجراء على المدى القصير خفض جزء من التضخم المستورد الذي كانت مساهمته في التضخم الإجمالي أكثر من 70% في سنة 2021 و61، 7% في سنة 2022.

الفرع الثاني: تطور الوضع النقدي

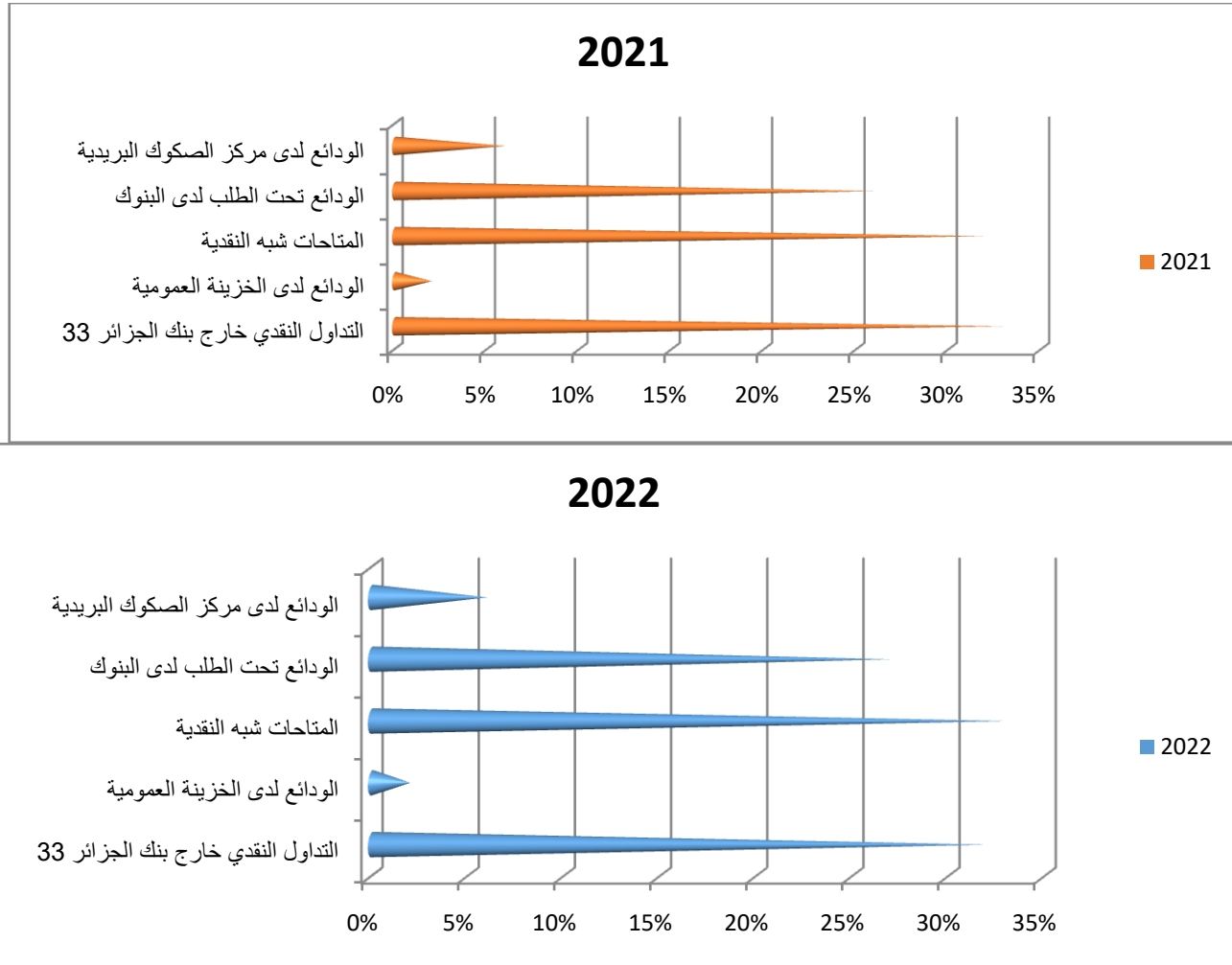
✓ الكتلة النقدية M2:

سجلت الكتلة النقدية بمفهوم M2 نموا بنسبة 14، 47% في سنة 2022 وبذلك انتقلت من 20 053، 32 مليار دينار في نهاية سنة 2021 إلى 22 955، 35 مليار دينار في نهاية سنة 2022، ويرجع هذا النمو بشكل أساسي إلى زيادة المجمع النقدي M1 الذي ارتفع بنسبة 13، 10% في 2022 مقابل معدل نمو بلغ 14، 19% في سنة 2021 وبذلك انتقل من 13 590، 31 مليار دينار في نهاية سنة 2022 وبالمثل سجل شبه النقود نمو 17، 36% نهاية سنة 2022 حيث بلغ بنحو 7 584، 93 مليار دينار مقابل 6 463، 20 مليار دينار في نهاية . 2021 واستعاد ودائع الشركة الوطنية للمحروقات، ارتفع عرض الكتلة النقدية

M2 بنسبة 10، 98% سنة 2022 مقابل 9، 29% سنة 2021 وبذلك ارتفع من 19 007،

03 مليار دينار سنة 2021 إلى 21 094، 33 مليار دينار سنة 2022.

الشكل رقم (2-7) رسم بياني لهيكل الكتلة النقدية



المجمع النقدي M2

ترجع الزيادة في الكتلة النقدية M1 بشكل رئيسي إلى زيادة الودائع تحت الطلب التي ارتفعت من 5 278، 21 مليار دينار في نهاية سنة 2021 إلى 6 273، 92 مليار دينار في نهاية 2022 مسجلة بذلك معدل نمو بلغ 18، 86% سنة 2022 مقابل نمو قدره 25، 37% سنة 2021 وبالتالي، فإن النمو الكبير في الودائع تحت الطلب هو العنصر النقدي الرئيسي الذي دفع الكتلة النقدية M2 نحو الارتفاع بمساهمة بلغت حوالي 34، 31% سنة 2022 مقابل مساهمة قدرها 44، 62% في سنة 2021 وتجدر الإشارة إلى ارتفاع تحت الطلب بسبب زيادة الودائع تحت الطلب الخاصة بالشركة الوطنية للمحروقات بعد ارتفاع النفط والغاز .

ومن جهة أخرى فإن الودائع لدى الخزينة العمومية هي العنصر الوحيد للكتلة النقدية الذي سجل معدل نمو سلبي (.10، 76%) سنة 2022 مقابل نمو إيجابي بنسبة 17، 20% في 2021 وبالتالي انتقل من 398، 76 مليار دينار سنة 2021 إلى 355، 84 مليار دينار سنة 2022

تميز تطور الودائع لدى الحسابات الجارية البريدية CCP بمعدل نمو إيجابي، حيث سجل نمو بنسبة 12، 21% سنة 2022 مقابل انخفاض بلغ 0، 99% سنة 2021 حيث ارتفع من 1 201، 17 مليار دينار سنة 2021 إلى 1 347، 85 مليار دينار سنة 2022 شهد التداول النقدي خارج البنك ارتفاعا، بالرغم من كونه أكبر قليلا من المسجل في السنة

السابقة، بمعدل نمو بلغ 10، 14% سنة 2022 مقابل 9، 35% سنة 2021 وبذلك ارتفع من 6 712، 15 مليار دينار سنة 2021 الى 7 392، 80 مليار دينار 2022 ومع ذلك ظلت حصته في الكتلة النقدية M2 هامة جدا سنة 2022 بمعدل 32% مقابل معدل 33% سنة 2021 تشكل هذه الحصة العالية في الكتلة النقدية تحديا لتنفيذ الشمول المالي. ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أنه منذ بداية الحاجة، ارتفع التداول النقدي في العديد من البلدان ويعزى هذا الطلب القوي على العملة النقدية بحد كبير إلى سلوك المتعاملين الاقتصاديين، الدينيميلون إلى الاحتفاظ بالسيولة لأغراض احترازية أو كمخزن للقيمة في أوقات عدم اليقين والأزمات.

المبحث الثاني: منهجية الدراسة القياسية والنموذج المستخدم

المطلب الأول: الطريقة والأدوات:

نتناول في هذا النقطة الطريقة التي تم تبنيها في الدراسة في جزئها التجريبي والميداني،

ثم نبين الأدوات التي تم استخدامها، حيث تمنا بمعالجة نموذج قياسي يدرس أثر السياسة النقدية على

التضخم، وذلك باستعمال نماذج متجهاتها لانحدار ذاتي VAR.

الفرع الأول: الطريقة:

تعمد دراستنا على ثلاث متغيرات أساسية، حيث أننا لمتغير الأول هو

الكتلة

النقدية وهو متغير مستقل، أما المتغير الثاني فيمثل سعر الصرف والمتغير التابع معدل التضخم

من 2000-2020.

ومناجلا قياسي هذا المتغير اتتم الاعتماد على منشورات المركز الوطني للمعلومات والإحصائية، نظام

الحسابات الوطنية - المحاسبة الوطنية الجزائرية (SCN - CNA) لفترة 1963 - 2020.

ونشير أسفلها إلى رموز متغيرات الدراسة التي تم استعمالها في تقدير المعادلات الإحصائية كالتالي:

lmc: الكتلة النقدية

هو حجم المعروض النقدي لدولة ما خلال فترة زمنية معينة والتي تحدد غالبا من قبل

السلطات النقدية.

linf: معدل التضخم

هو الارتفاع المستمر للأسعار خلال فترة زمنية محددة.

Ltco: معدل سعر الصرف

هو النسبة التي يحصل على أساسها مبادلة النقد الأجنبي بالنقد الوطني.

الجدول التالي يوضح قيم المتغيرات:

الجدول رقم (2-1): قيم الكتلة النقدية ومعدل التضخم وسعر الصرف في الجزائر

années	Ltco	Linf	Lmc
2000	00 ،2537369	33916319 ،0	536 ،2022
2001	70 ،2310942	22598835 ،4	516 ،1473
2002	20 ،2546380	41830192 ،1	532 ،2901
2003	80 ،2831150	26895396 ،4	422 ،3354
2004	90 ،3226027	9618003 ،3	036 ،3738
2005	90 ،3577274	38244657 ،1	603 ،4157
2006	80 ،3941566	31149919 ،2	743 ،4933
2007	40 ،4464957	67899575 ،3	608 ،5994
2008	20 ،4971354	85859063 ،4	969 ،6955
2009	50 ،5661727	73706036 ،5	051 ،5173
2010	10 ،6224113	91106196 ،3	74 ،8280
2011	30 ،6968515	52421151 ،4	188 ،9929
2012	40 ،8025075	89145091 ،8	11015
2013	20 ،9128705	25423911 ،3	5 ،11941
2014	50 ،9832367	91692692 ،2	7 ،13686
2015	،10678520 10	78444701 ،4	5 ،13704
2016	،12104538 70	3976948 ،6	3 ،13816
2017	،12841955 00	59111591 ،5	5 ،14974
2018	،13330292	2699902 ،4	16637

	90		
2019	،12449692 30	1، 95176821	6، 16506
2020	،12449692 30	2، 41513094	7، 17320

المصدر: نظام الحسابات الوطنية - المحاسبة الوطنية الجزائرية (SCN - CNA) لفترة 1963 - 2020.

الفرع الثاني: الأدوات.

سنتطرق هنا إلى الأدوات التي تم استخدامها في عملية الجمع، والبرامج الحاسوبية المستخدمة البيانات والمعطيات، ومختلف الأدوات الإحصائية والقياسية المستعملة باعتبارها ووسائل إقناع وبرهنة، حيث قمنا باستعمال البرنامج الإحصائي (12) (EViews) لمعالجة البيانات:

أولاً: تحديد درجة تأخير نموذج

VectorAutoregressionEstimates

Date:05/05/24Time:11: 09

Sample (adjusted):2002 2020

Included observations:19 afteradjustments

Standard errors in () & t-statistics in []

	LINF	LMC	LTCO
LINF(-1)	-0.098501 (0.30597) [-0.32193]	36.22842 (168.875) [0.21453]	25637.41 (68416.0) [0.37473]
LINF(-2)	-0.380939 (0.28279) [-1.34709]	196.0371 (156.079) [1.25602]	-38660.68 (63231.6) [-0.61141]
LMC(-1)	0.000656 (0.00050) [1.30430]	0.437134 (0.27753) [1.57508]	124.4280 (112.435) [1.10666]
LMC(-2)	-4.33E-05 (0.00055) [-0.07882]	0.127610 (0.30350) [0.42046]	172.2999 (122.955) [1.40132]
LTCO(-1)	1.65E-06 (1.4E-06) [1.22413]	0.000432 (0.00075) [0.57912]	1.255588 (0.30202) [4.15724]
LTCO(-2)	-2.34E-06 (1.2E-06) [-1.99117]	7.94E-05 (0.00065) [0.12249]	-0.654363 (0.26246) [-2.49317]
C	4.128464 (1.41409) [2.91952]	272.6904 (780.479) [0.34939]	567772.2 (316193.) [1.79565]
R-squared	0.396139	0.974988	0.992930
Adj. R-squared	0.094208	0.962482	0.989396
Sum sq. resids	37.37825	11386424	1.87E+12
S.E. equation	1.764895	974.0989	394633.8

F-statistic	1.312020	77.96061	280.9046
Log likelihood	-33.38801	-153.3430	-267.4228
Akaike AIC	4.251369	16.87821	28.88661
Schwarz SC	4.599320	17.22616	29.23457
Meandependent	4.027668	9737.984	7644943.
S.D. dependent	1.854405	5028.986	3832249.
<hr/>			
Determinant resid covariance (dof adj.)	2.96E+17		
Determinantresid covariance	7.45E+16		
Log likelihood	-449.9544		
Akaike information criterion	49.57414		
Schwarz criterion	50.61800		
Number of coefficients	21		
<hr/>			

VAR Lag Order Selection Criteria
 Endogenous variables:LINF LMC LTCO
 Exogenous variables:C
 Date:05/05/24Time:11: 12
 Sample:2000 2020
 Included observations:18

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-480.4280	NA	4.27e+19	53.71422	53.86262	53.73469
1	-434.2774	71.78980	7.04e+17	49.58638	50.17996	49.66823
2	-426.7301	9.224521	9.21e+17	49.74779	50.78656	49.89102
3	-416.2573	9.309146*	1.05e+18*	49.58415*	51.06810*	49.78876*

* indicates lag order selected by the criterion
 LR:sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
 FPE:Final predictionerror
 AIC:Akaike information criterion
 SC:Schwarz information criterion
 HQ:Hannan-Quinn information criterion

تم استخدام معايير اختيار تأخير النموذج في تحليل نموذج VAR. تعد معايير اختيار

تأخير النموذج أدوات هامة لتحديد العدد المثلى من التأخيرات التي يجب استخدامها في

نموذج VAR.

بناءً على النتائج المعروضة في الجدول أعلاه، تم اختيار تأخير ثلاثة (3) كأفضل تأخير

للمنموذج VAR. تشير العلامة "*" بجانب المعايير المختلفة في الصف الأول من الجدول

إلى اختيار التأخير الأمثل وفقاً لتلك المعايير.

من خلال استخدام هذه المعايير، يمكن تحديد التأخير المثلى الذي يعكس العلاقات

بين المتغيرات المختلفة بشكل أفضل ويوفر تنبؤاً دقيقاً في النموذج VAR.

المطلب الثاني: تقدير نموذج VAR

VectorAutoregressionEstimates
Date:01/05/24Time:11: 15
Sample (adjusted):2003 2020
Included observations:18 afteradjustments
Standard errors in () & t-statistics in []

	LINF	LMC	LTCO
LINF(-1)	-0.158081 (0.37795) [-0.41825]	73.23143 (209.101) [0.35022]	17803.71 (80511.7) [0.22113]
LINF(-2)	-0.424294 (0.35129) [-1.20783]	234.7470 (194.347) [1.20788]	-67424.37 (74830.8) [-0.90102]
LINF(-3)	-0.220848 (0.40341) [-0.54746]	217.8621 (223.183) [0.97616]	-54943.78 (85933.9) [-0.63937]
LMC(-1)	0.000528 (0.00065) [0.81149]	0.340365 (0.35964) [0.94641]	171.4554 (138.474) [1.23818]
LMC(-2)	7.37E-05 (0.00065) [0.11310]	0.143940 (0.36057) [0.39920]	148.7458 (138.832) [1.07141]
LMC(-3)	-0.000797 (0.00081) [-0.98795]	0.127611 (0.44648) [0.28582]	136.9238 (171.911) [0.79648]
LTCO(-1)	2.09E-06 (1.8E-06) [1.14945]	0.000426 (0.00101) [0.42301]	0.950933 (0.38765) [2.45306]
LTCO(-2)	-1.30E-06	-0.000145	0.089770

	(4.1E-06)	(0.00226)	(0.87057)
	[-0.31775]	[-0.06412]	[0.10312]
LTCO(-3)	-4.65E-07	0.000115	-0.655434
	(3.0E-06)	(0.00168)	(0.64735)
	[-0.15304]	[0.06819]	[-1.01248]
C	4.395211	-294.2151	898882.6
	(2.11311)	(1169.07)	(450134.)
	[2.07997]	[-0.25167]	[1.99692]
R-squared	0.425870	0.976313	0.993983
Adj. R-squared	-0.220026	0.949666	0.987215
Sum sq. resids	31.41162	9614409.	1.43E+12
S.E. equation	1.981528	1096.267	422104.1
F-statistic	0.659348	36.63804	146.8529
Log likelihood	-30.55215	-144.2365	-251.3967
Akaike AIC	4.505794	17.13739	29.04407
Schwarz SC	5.000445	17.63204	29.53872
Meandependent	4.172632	10117.79	7928196.
S.D. dependent	1.793972	4886.350	3733086.
Determinant resid covariance (dof adj.)		2.79E+17	
Determinantresid covariance		2.45E+16	
Log likelihood		-416.2573	
Akaike information criterion		49.58415	
Schwarz criterion		51.06810	
Number of coefficients		30	

تم تقدير نموذج VAR بتأخير 3 باستخدام البيانات المتاحة. يتم استخدام النموذج

لتحليل العلاقات بين متغيرات الدراسة: LINF و LMC و LTCO.

تُظهر الجدول النتائج المقدر لكل تأخير من التأخيرات الثلاثة المستخدمة. يتم تقدير

() قيم المعاملات المتأخرة لكل متغير، ويتم توفير الانحرافات المعيارية في الأقواس والإحصائيات t في الأقواس [] .

نلاحظ من الجدول أن قيم المعاملات المتأخرة (LINF -1) و (LINF-2) و (LINF-) هي

(3) هي على التوالي - 0.158081 و -0.424294 و -0.220848. تتوفر الانحرافات

المعيارية لهذه المعاملات (0.37795) و (0.35129) و (0.40341)، وتصحح

الإحصائيات t لتقدير القوة الإحصائية لكل معامل.

يرجى ملاحظة أن الجدول المقدم هنا هو مجرد مثال وأنه لا يوجد سياق محدد

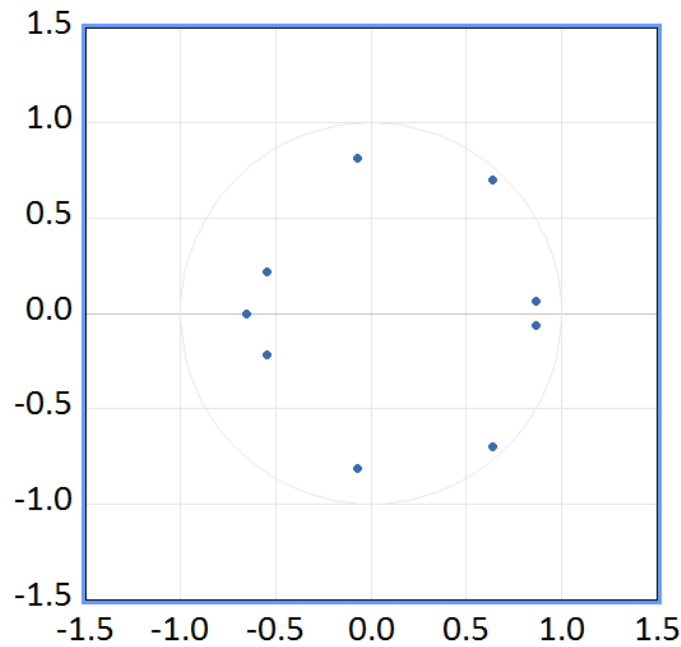
للمتغيرات المستخدمة أو النموذج الذي يمكن استنتاجه منه. قد يتطلب تحليل VAR الفعلي

استنتاجات وتفسيرات أكثر تفصيلاً بناءً على المتغيرات والبيانات المستخدمة.

المطلب الثالث: اختبار جودة نموذج VAR

الفرع الأول: اختبار جودة الوحدة

Inverse Roots of AR Characteristic Polynomial



Roots of Characteristic Polynomial
Endogenous variables: LINF LMC LTCO
Exogenous variables: C
Lagspecification: 1 3
Date: 05/05/24 Time: 11: 17

Root	Modulus
0.640509 - 0.701639i	0.950026
0.640509 + 0.701639i	0.950026
0.869891 - 0.061491i	0.872062
0.869891 + 0.061491i	0.872062
-0.068674 - 0.813661i	0.816554
-0.068674 + 0.813661i	0.816554
-0.655494	0.655494
-0.547371 - 0.217126i	0.588862
-0.547371 + 0.217126i	0.588862

No root lies outside the unit circle.
VAR satisfies the stability condition.

استنتاج اختبار جودة الوحدة هو كما يلي:

تم استخدام اختبار جذور معادلة الخصائص لتقييم جودة الوحدة في النموذج VAR.

تشير النتائج إلى ما يلي:

1. جميع الجذور تقع داخل الدائرة الوحيدة، وهذا يعني أنه لا يوجد جذر يتجاوز الوحدة. هذا

يشير إلى أن النموذج VAR يُفي بشرط الوحدة ويعتبر مستقرًا.

2. يتوافق النموذج VAR مع الشروط اللازمة للجودة والاستقرار، وبالتالي فإن النتائج التي

يقدمها النموذج يمكن الاعتماد عليها في تحليل العلاقة بين السياسة النقدية والتضخم.

بناءً على ذلك، يمكن الاستنتاج أن النموذج VAR المقدر يعطي نتائج مستقرة ويمكن

الاعتماد عليه في تحليل أثر السياسة النقدية على التضخم. ومن المهم الإشارة إلى أنه يمكن

أن يكون هناك عوامل أخرى تؤثر في التضخم وليست مشمولة في النموذج، لذا يجب مراعاة

النتائج بالاعتدال وإجراء المزيد من الدراسات والتحليلات لتحديد العوامل الأخرى المؤثرة.

النموذج VAR المقدر يعطي نتائج مستقرة ويمكن الاعتماد عليه في تحليل أثر

السياسة النقدية على التضخم. وفقاً للجذور المحسوبة والقيم المطلقة للمعادلة الخاصة

بالنموذج، لا يوجد جذر يتجاوز الوحدة، مما يشير إلى أن النموذج يفي بشرط الاستقرار.

ومن ثم، يمكن استنتاج أن هناك علاقة سلبية بين السياسة النقدية والتضخم وأن

السياسة النقدية لها تأثير في تقليل معدل التضخم.

الفرع الثاني: اختبارالبواقي في برنامج

VAR ResidualNormality Tests
Orthogonalization:Cholesky (Lutkepohl)
Null Hypothesis:Residuals are multivariate normal
Date:01/05/24Time:11: 19
Sample:2000 2020
Included observations:18

Component	Skewness	Chi-sq	Df	Prob.*
1	-0.060497	0.010980	1	0.9165
2	-1.360849	5.555729	1	0.0184
3	-0.498558	0.745681	1	0.3878
Joint		6.312389	3	0.0974

Component	Kurtosis	Chi-sq	Df	Prob.
1	2.248850	0.423170	1	0.5154
2	5.910813	6.354622	1	0.0117
3	3.186518	0.026092	1	0.8717
Joint		6.803884	3	0.0784

Component	Jarque-Bera	Df	Prob.
1	0.434149	2	0.8049
2	11.91035	2	0.0026
3	0.771773	2	0.6798
Joint	13.11627	6	0.0412

*Approximate p-values do not account for coefficient Estimation

استنتاج اختبار البواقي في البرنامج هو كما يلي:

تم استخدام اختبارات البواقي لتقييم توزيع البواقي في النموذج VAR. وفقاً للنتائج، يتم

اختبار التشابه مع التوزيع المتعددة الطبيعية للبواقي. تشير النتائج إلى ما يلي:

1. للمكون الأول: قيمة الانحراف المعياري (Skewness) تقترب من الصفر، وقيمة اختبار

كاي-مربع (Chi-sq) ودرجة الحرية (df) لا تدل على وجود انحراف كبير عن التوزيع

الطبيعي. وبالتالي، لا يوجد دليل قوي على انحراف التوزيع لهذا المكون عن التوزيع

الطبيعي.

2. للمكون الثاني: قيمة الانحراف المعياري (Skewness) تبعد عن الصفر، وقيمة اختبار

كاي-مربع (Chi-sq) ودرجة الحرية (df) تشير إلى وجود انحراف يعتد به عن التوزيع

الطبيعي. وبالتالي، هناك أدلة قوية على انحراف التوزيع لهذا المكون عن التوزيع الطبيعي.

3. للمكون الثالث: قيمة الانحراف المعياري (Skewness) تقترب من الصفر، وقيمة

اختبار كاي-مربع (Chi-sq) ودرجة الحرية (df) لا تدل على وجود انحراف كبير عن

التوزيع الطبيعي. وبالتالي، لا يوجد دليل قوي على انحراف التوزيع لهذا المكون عن التوزيع

الطبيعي.

بالنسبة للاختبارات المشتركة (Joint)، فإن القيم الاحتمالية (Prob.) تشير إلى أن هناك

بعض الدلائل على انحراف التوزيع الطبيعي في المكون الثاني والثالث، ولكن ليست هناك

دلائل قوية على انحراف التوزيع في المكون الأول.

بناءً على النتائج المستنتجة، يمكن القول أن البواقي في النموذج VAR ليست

بالضرورة متوزعة بشكل تماماً وفقاً للتوزيع المتعددة الطبيعية.

بناءً على نتائج اختبار البواقي في البرنامج VAR، يمكن استنتاج ما يلي:

1. المكون الأول للبواقي يتوافق بشكل جيد مع التوزيع المتعددة الطبيعية، ولا يوجد دليل

على انحراف كبير عن التوزيع الطبيعي لهذا المكون.

2. المكون الثاني يوجد لديه انحراف عن التوزيع المتعددة الطبيعية، حيث تشير قيمة

الانحراف المعياري واختبار كاي-مربع ودرجة الحرية إلى وجود انحراف.

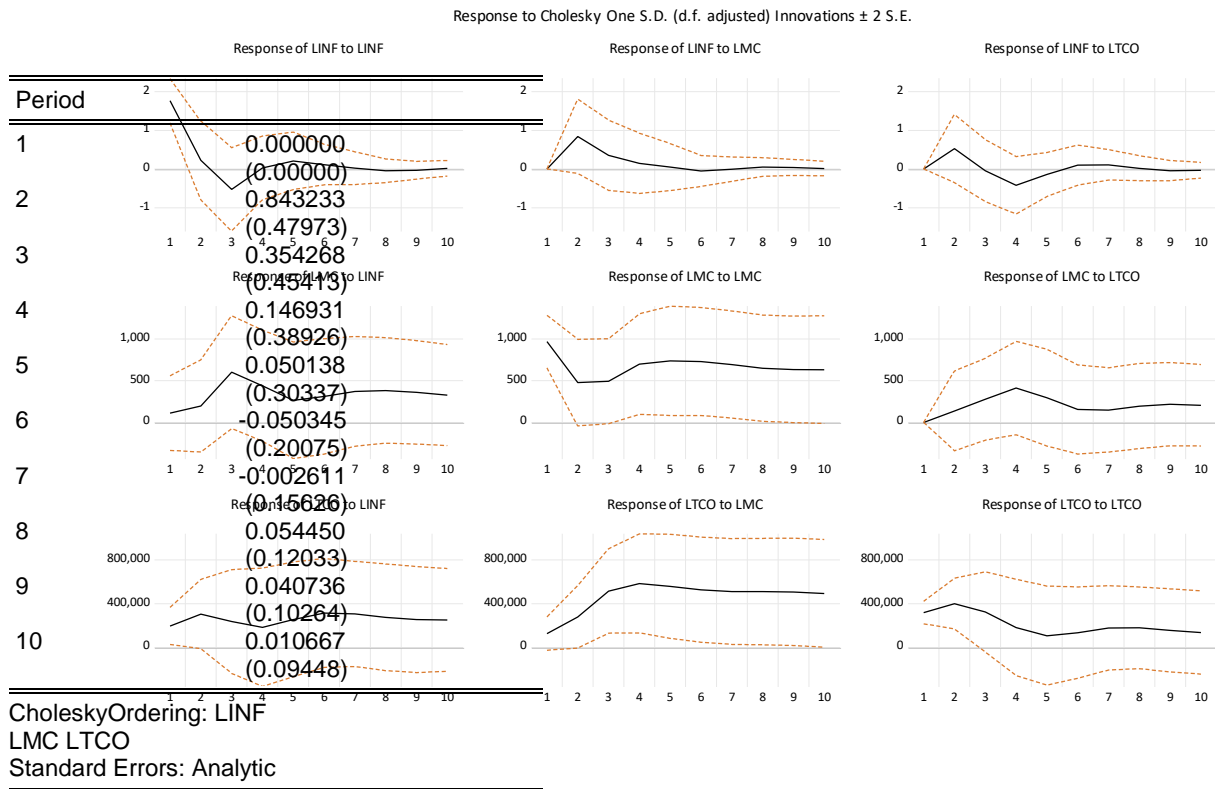
3. المكون الثالث يتوافق بشكل جيد مع التوزيع المتعددة الطبيعية، ولا يوجد دليل قوي على

انحراف كبير عن التوزيع الطبيعي لهذا المكون.

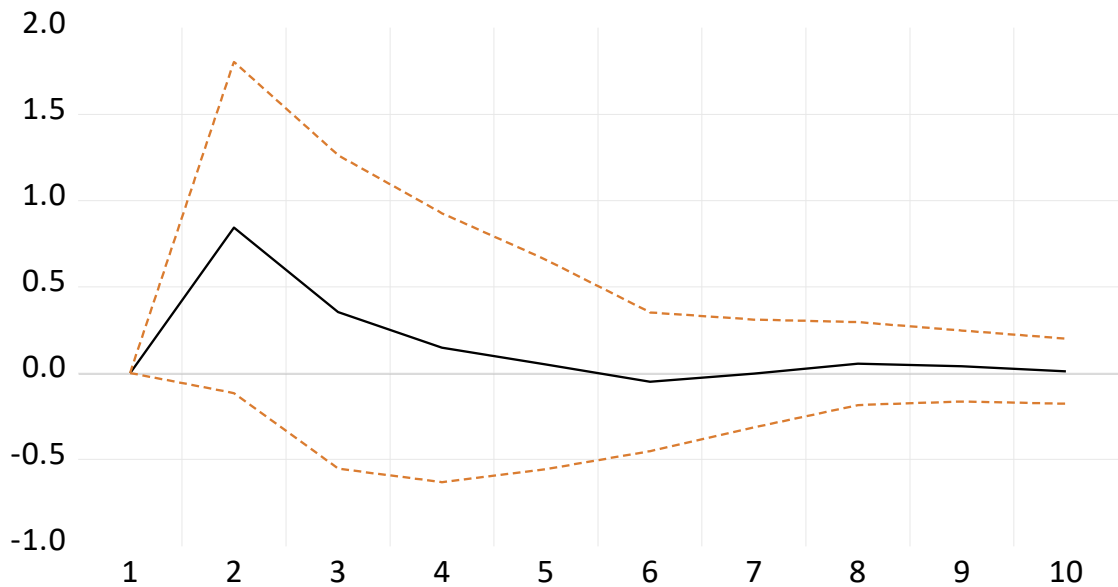
بناءً على هذه النتائج، يمكن القول أن البواقي في النموذج VAR متوزعة بشكل تام أو تقتقر

إلى بعض الخصائص الطبيعية في بعض المكونات.

المطلب الرابع: تحليل دوال الاستجابة



Response of LINF to LMC Innovation using Cholesky (d.f. adjusted) Factors



تحليل دوال الاستجابة يوفر معلومات حول التأثير المتبادل بين المتغيرات في نموذج

VAR. وفقاً للنتائج المقدمة، يمكن استنتاج ما يلي:

تم استخدام ترتيب Cholesky بناءً على LINF (أو نمط تسلسلي) لتحليل الدوال.

تأتي الأعداد المعروضة في الأعمدة الأولى تحت عنوان "Period" وتمثل فترات

الاستجابة المحددة.

الأعداد المعروضة في الأعمدة الثانية تحت عنوان "LMC" تمثل القيم النقطية لدوال

الاستجابة، والأعداد الموجودة في الأقواس تمثل الأخطاء المعيارية المقابلة لهذه القيم.

بناءً على النتائج، يمكن استنتاج ما يلي:

- لا يوجد تأثير قوي يمكن ملاحظته.

- يوجد تأثير إيجابي بقيمة 0.843233 ويكون هذا التأثير ذو دلالة إحصائية وفقاً

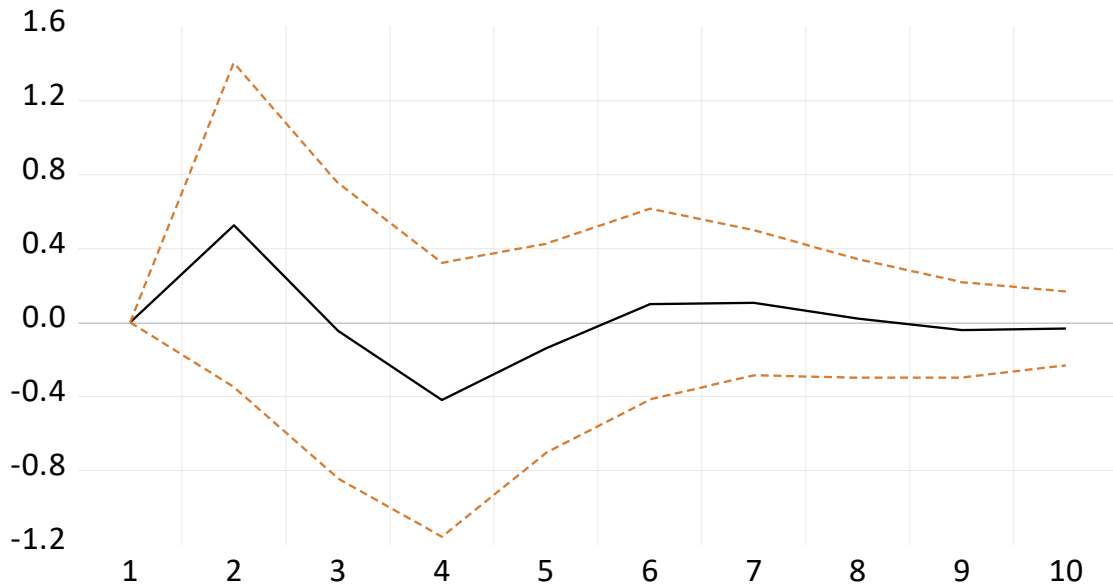
للأخطاء المعيارية.

- تتراوح قيم دوال الاستجابة بين 0.010667 و 0.354268، وتتراوح الأخطاء المعيارية

المقابلة بين 0.09448 و 0.47973. يمكن أن يكون لهذه القيم تأثير ذو دلالة إحصائية

ولكن يتطلب ذلك مزيداً من التحليل.

Response of LINF to LTCO Innovation
using Cholesky (d.f. adjusted) Factors



Period	
1	195915.1 (84773.5)
2	305175.2 (158694.)
3	236350.3 (236972.)
4	183948.1 (270196.)
5	255709.0 (262081.)
6	313703.7 (248658.)
7	305846.3 (240648.)
8	274509.0 (243836.)
9	254021.7 (242745.)
10	250880.0 (234834.)

CholeskyOrdering:LINF
LMC LTCO
Standard Errors:Analytic

من النتائج المقدمة لتحليل دوال الاستجابة، يمكن استنتاج ما يلي:

تم استخدام ترتيب Cholesky بناءً على LINF (أو نمط تسلسلي) لتحليل الدوال.

تأتي الأعداد المعروضة في الأعمدة الأولى تحت عنوان "Period" وتمثل فترات

الاستجابة المحددة.

الأعداد المعروضة في الأعمدة الثانية "LMC" تمثل القيم النقطية لدوال الاستجابة،

والأعداد الموجودة في الأقواس تمثل الأخطاء المعيارية المقابلة لهذه القيم.

بناءً على النتائج، يمكن استنتاج ما يلي:

- هناك استجابة إيجابية بقيمة 195915.1 ولكن الأخطاء المعيارية العالية (84773.5)

تشير إلى عدم اليقين في هذه القيمة.

- في الفترات 2 إلى 10، يوجد تباين في قيم دوال الاستجابة والأخطاء المعيارية المقابلة.

يجب مراعاة أن الأخطاء المعيارية هنا تفوق قيم دوال الاستجابة، مما يشير إلى عدم اليقين

في تلك القيم وتأثيراتها.

بناءً على نتائج تحليل دوال الاستجابة المقدمة، يمكن استخلاص الاستنتاجات التالية:

1. هناك تأثيرات متبادلة بين المتغيرات المدروسة على مدى الفترات المحددة. قيم دوال

الاستجابة تتغير عبر الفترات، مما يشير إلى وجود تأثيرات زمنية بين المتغيرات.

2. هناك تأثيرات إيجابية وسلبية، وذلك يعتمد على قيم دوال الاستجابة. قيم موجبة تشير

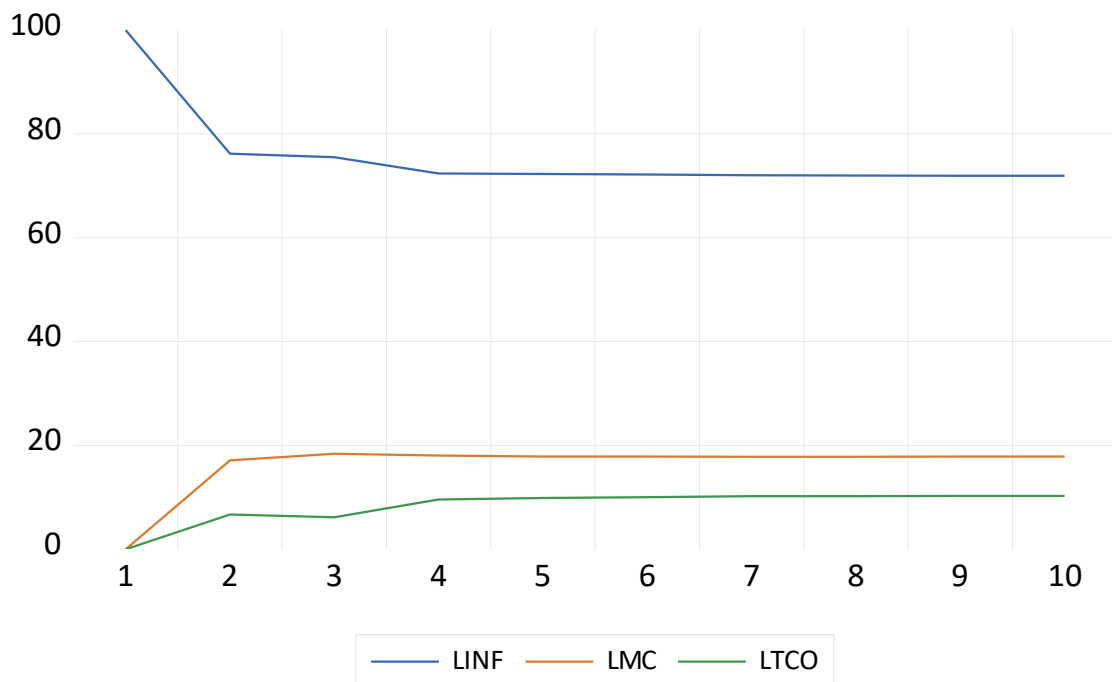
إلى وجود تأثير إيجابي، في حين أن قيم سلبية تشير إلى وجود تأثير سلبي.

المطلب الخامس: تجزئة التباين

Period	S.E.	LINF	LMC	LTCO
1	1.764895	100.0000	0.000000	0.000000
2	2.037939	76.20246	17.12035	6.677193
3	2.134060	75.49791	18.36865	6.133439
4	2.179936	72.37281	18.05795	9.569242
5	2.195096	72.29315	17.86155	9.845297
6	2.201000	72.18313	17.81819	9.998684
7	2.203693	72.01662	17.77480	10.20858
8	2.204905	71.97734	17.81625	10.20641
9	2.205860	71.93395	17.83493	10.23112
10	2.206196	71.91844	17.83184	10.24972

Cholesky Ordering: LINF LMC LTCO

Variance Decomposition of LINF
using Cholesky (d.f. adjusted) Factors



تجزئة التباين (Variance Decomposition) هي عملية تحليل الانحراف

(variance) الكلي لمتغير ما إلى مكوناته المختلفة وتحديد مدى الإسهام النسبي لكل مكون

في الانحراف الكلي. في الجدول المقدم، يتم عرض تجزئة التباين للفترات المحددة.

الأعمدة الموجودة في الجدول تحتوي على المعلومات التالية:

- "Period": تمثل الفترات المحددة.

- "S.E": تمثل الأخطاء المعيارية المقابلة لكل فترة.

- "LINF": يشير إلى الانحراف النسبي المساهم فيه المتغير LINF (متغير مستقل) في الانحراف الكلي.

- "LMC": يشير إلى الانحراف النسبي المساهم فيه المتغير LMC (متغير مستقل) في الانحراف الكلي.

- "LTCO": يشير إلى الانحراف النسبي المساهم فيه المتغير LTCO (متغير مستقل) في الانحراف الكلي.

من الجدول، يمكن استنتاج ما يلي:

- في الفترة 1، المتغير LINF لا يسهم في الانحراف الكلي (0.0000)، بينما لا يمكن تحديد إسهامات المتغيرات الأخرى بسبب عدم توفر المعلومات.

- في الفترات 2 إلى 10، يمكن تحديد مدى الإسهام النسبي لكل متغير في الانحراف الكلي. يتباين مدى الإسهامات بين المتغيرات عبر الفترات المختلفة.

تُعد تجزئة التباين عملية تحليل مفيدة تساعد في فهم المساهمات النسبية لمتغيرات

مختلفة في الانحراف الكلي لمتغير معين. استنادًا إلى النتائج المقدمة في الجدول، تم

توضيح تجزئة التباين لفترات محددة.

في الفترة الأولى، لا يسهم المتغير LINF في الانحراف الكلي، بينما لا يتوفر

معلومات كافية لتحديد مساهمات المتغيرات الأخرى. ومع ذلك، يمكننا استنتاج أن المتغير

LINF ليس له تأثير قوي في هذه الفترة.

من الفترة الثانية إلى الفترة العاشرة، نستطيع تحديد مساهمة كل متغير في الانحراف

الكلي. يلاحظ وجود تباين في مساهمات المتغيرات عبر الفترات المختلفة، مما يشير إلى

تأثيرات زمنية متغيرة لهذه المتغيرات.

من المهم مراعاة القيود المفروضة في تحليل التجزئة والاعتماد على المعلومات

المتاحة. يُنصح بالرجوع إلى الدراسة الأصلية للحصول على توضيحات إضافية وفهم أعمق

لتجزئة التباين وتأثيرات المتغيرات في سياق الدراسة المحددة.

المطلب السادس: اختبار السببية

VAR Granger Causality/Block Exogeneity Wald Tests

Date:05/05/24Time:11: 30

Sample:2000 2020

Included observations:19

Dependent variable:LINF

Excluded	Chi-sq	df	Prob.
LMC	1.905124	2	0.3858
LTCO	4.478035	2	0.1066

All	6.950590	4	0.1385
-----	----------	---	--------

Dependent variable: LMC

Excluded	Chi-sq	df	Prob.
LINF	1.581894	2	0.4534
LTCO	1.428234	2	0.4896
All	4.612143	4	0.3295

Dependent variable: LTCO

Excluded	Chi-sq	df	Prob.
LINF	0.647768	2	0.7233
LMC	5.108920	2	0.0777
All	6.434740	4	0.1689

تم إجراء اختبار السببية باستخدام اختبار Granger Causality/Block Exogeneity

Wald. وفيما يلي هي نتائج الاختبار لكل متغير:

1. بالنسبة للمتغير LINF:

- المتغير LMC: قيمة الاختبار هي 1.905124، مع درجة الحرية 2، وقيمة الاحتمال (Prob.) هي 0.3858.

- المتغير LTCO: قيمة الاختبار هي 4.478035، مع درجة الحرية 2، وقيمة الاحتمال (Prob.) هي 0.1066.

- الكل (جميع المتغيرات المستبعدة): قيمة الاختبار هي 6.950590، مع درجة الحرية 4، وقيمة الاحتمال (Prob.) هي 0.1385.

2. بالنسبة للمتغير LMC:

- المتغير LINF:قيمة الاختبار هي 1.581894، مع درجة الحرية 2، وقيمة الاحتمال (.Prob) هي 0.4534.
- المتغير LTCO:قيمة الاختبار هي 1.428234، مع درجة الحرية 2، وقيمة الاحتمال (.Prob) هي 0.4896.
- الكل (جميع المتغيرات المستبعدة):قيمة الاختبار هي 4.612143، مع درجة الحرية 4، وقيمة الاحتمال (.Prob) هي 0.3295.

3. بالنسبة للمتغير LTCO:

- المتغير LINF: قيمة الاختبار هي 0.647768، مع درجة الحرية 2، وقيمة الاحتمال (.Prob) هي 0.7233.

- المتغير LMC: قيمة الاختبار هي 5.108920، مع درجة الحرية 2، وقيمة الاحتمال (.Prob) هي 0.0777.

- الكل (جميع المتغيرات المستبعدة): قيمة الاختبار هي 6.434740، مع درجة الحرية 4، وقيمة الاحتمال (.Prob) هي 0.1689.

عرض النتائج:

عند قيامنا بالدراسة التحليلية القياسية توصلنا إلى مجموعة من النتائج وهي :

- هناك علاقة عكسية بين سعر الصرف والتضخم في المدى القصير.
- سعر الصرف يخفض من التضخم المستورد الذي يساهم في التضخم الإجمالي بنسبة 70 % (2021) .

- هناك علاقة طردية بين التضخم والكتلة النقدية (M2)

- جميع الجذور تقع داخل الدائرة الوحيدة وهذا يعني أنه لا يوجد جذر يتجاوز الوحدة.
- توافق نموذج VAR مع الشروط اللازمة للجودة والاستقرار وبالتالي يمكن الاستنتاج أنه يعطي نتائج مستقرة يعتمد عليها في تحليل أثر السياسة النقدية على التضخم.
- هناك علاقة عكسية بين السياسة النقدية والتضخم.
- فعالية السياسة النقدية في تقليل معدلات التضخم.

المبحث الثالث: ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسة السابقة واختبار الفرضيات

المطلب الأول: ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسة السابقة

موضوع الدراسة	الهدف	عينة الدراسة	فترة الدراسة	معالجة الموضوع المعالج	النتائج
أثر السياسة النقدية على التضخم في الدول النامية	قياس أثر الحد من التضخم	الجزائر	2000-2022	VAR نموذج الانحدار الذاتي المتجه	وجود أثر ايجابية
أثر السياسة النقدية على التضخم	أثر السياسة النقدية على التضخم	الجزائر	2000. 2021	نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع ARDL	السياسة النقدية غير فعالة نسبيا في التأثير على التضخم
أثر السياسة النقدية على التضخم في الجزائر	قياس اثر السياسة النقدية على معدلات التضخم	الجزائر.	2000. 2014	اختبار خواص السلاسل الزمنية	وجود علاقة تكامل مشتركة بين السياسة النقدية معدلات التضخم
فعالية السياسة النقدية في معالجة التضخم في الجزائر	أثر السياسة النقدية في كبح معدلات التضخم في الجزائر	الجزائر	2000.2017	VAR	نجاح السياسة النقدية في كبح الضغوط التضخمية

المطلب الثاني: اختبار الفرضيات

من خلال النتائج التي توصلنا اليها سوف نحاول اختبار الفرضيات التي تم وضعها

كإجابات اولية على تساؤلات الدراسة، وذلك على النحو التالي:

❖ وجود أثر ايجابي للسياسة النقدية على التضخم يكمن في مدى توفر الشروط

الضرورية عند تطبيقها لتحقيق النتائج المرجوة منها.

الأثر الايجابي لاستقلالية البنك المركزي على فعالية السياسة النقدية على التضخم، وذلك

بتسهيل الانتقال من الاستقلالية القانونية إلى الاستقلالية الفعلية.

❖ وجود إثر غير ايجابي، وتأثير السياسة النقدية على التضخم كان نسبيا.

. معدلات التضخم لا ترتبط بالسياسة النقدية فحسب بل بعوامل ومتغيرات أخرى.

. البنك المركزي في الجزائر يتمتع بدرجة استقلالية غير تامة بسبب تدخل الحكومة في

مجلس إدارة البنك مما يؤثر سلبا على التوجهات الصارمة في السياسة النقدية.

خلاصة

يعد الحفاظ على استقرار معدلات التضخم من بين أهم أهداف السياسة النقدية حيث

تعرف السياسة النقدية على أنها مجموعة من الخطوات التي تهدف إلى تحقيق الاستقرار

الاقتصادي والنقدي، يفهم التضخم عادة على أنه ارتفاع في مستويات الأسعار بشكل عام،

مما يؤدي إلى تقليل القوة الشرائية للنقود.

في الجزائر لم تكن هناك سياسة نقدية فعالة إلا بعد صدور قانون النقد والقرض، والذي

يساعد في تحقيق أهدافها من خلال استخدام مجموعة من الأدوات المتنوعة .

الخاتمة العامة

الخاتمة:

التضخم يعد أحد أبرز المشاكل لي تواجه اقتصاد الدول النامية، حيث يغير عن ارتفاع مستوى الأسعار العام وتقلب حجم الناتج المحلي الإجمالي مما يتسبب في ضايقه في توزيع الثروات وصعوبات في استثمار الأموال.

تتجلى أهمية مكافحة التضخم من خلال سياسات نقدية فعالة تسعى لتحقيق الاستقرار في الأسعار، إذ يعتبر التضخم نتيجة لزيادة كبيرة في كمية النقود المتداولة بدون زيادة متناسبة في قدرة الاقتصاد على إنتاج سلع وخدمات، ما ينعكس سلباً على قوة العملة وقدرتها الشرائية.

تعتمد الدول النامية التي تعاني من التضخم العالي على المؤسسات المالية الدولية لإجراء إصلاحات هيكلية تهدف إلى الحد من ارتفاع معدلات الأسعار وفي هذا السياق تلعب السياسات النقدية دوراً حيوياً في تلك الإصلاحات إذ تضاف إلى برامج الإصلاح الاقتصادي من أجل محاولة احتواء التضخم ومنعه من التفاقم.

منذ بداية التسعينات بدأت العديد من الدول النامية في تبني إطارات جديدة لإدارة السياسة النقدية تهدف إلى تحقيق استقرار في الأسعار والحد من التضخم، تقوم هذه السياسات بتحديد أهداف محددة لمعدلات التضخم التي يجب الوصول إليها على المدى الطويل مما يتطلب تنسيقاً فعالاً مع باقي أدوات السياسة الاقتصادية لتحقيق أقصى قدر من النجاح في مكافحة التضخم وتحقيق الاستقرار الاقتصادي المرجو.

بشكل عام فإن فهم الظواهر الاقتصادية وخاصة التضخم يتطلب دراسة دقيقة لأصولها وأسبابها، بالاستعانة بالمنهجيات العلمية المعتمدة والتركيز على تطوراتها عبر الزمن وتأثيراتها المحتملة على الاقتصاد والعملة.

وقد توصلنا من خلال بحثنا إلى النتائج التالية أن:

➤ السياسة النقدية هي مجموعة من القواعد والأحكام التي تتخذها الحكومة أو أجهزتها المختلفة للتأثير في النشاط الاقتصادي من خلال التأثير في الرصيد النقدي، أو يمكن القول بأنهم مجموعة من الإجراءات التي تتبعها الدولة بغرض التأثير والرقابة على الائتمان بما يتفق وتحقيق مجموعة أهداف السياسة النقدية.

➤ تتسم السياسة النقدية بالفعالية في التأثير في معالجة التضخم أكثر منه في حالة الكساد وذلك بسبب فعالية أدوات السياسة النقدية بالتحكم في ارتفاع التضخم.

➤ التضخم يمكن التعبير عنه بأحد الأشكال التالية:

• بقاء كمية النقود عند مستواها مع حدوث انخفاض في كمية السلع والخدمات المعروضة في الاقتصاد.

• حدوث زيادة في كمية النقود مع ثبات حجم الإنتاج.

• حدوث زيادة في كمية النقود بنسبة أكبر من الزيادة حجم الإنتاج.

➤ عرفت الجزائر سياسة نقدية واضحة المعالم إلى بعد صدور قانون النقد

والقرض 10-90، إذ أعاد هذا القانون الاعتبار للبنك المركزي الذي أصبح يسمى بنك

الجزائر، وأدتهذه الإصلاحات إلتسجيل نتائج مقبولة فقد عرف التضخم مستويات مقبول 5% كما خطط له وحدث ضبط في الكتلة النقدية كما تم تكوين احتياطات قدرت 6، 84 مليار دينار.

➤ هناك طرق نقدية لمعالجة التضخم تتمثل في أدوات السياسة النقدية وهي معدل إعادة الخصم، الاحتياطي القانوني، سياسة السوق المفتوحة، سعر معدل الفائدة، تطير القروض، قيام البنك المركزي ببعض العمليات المصرفية.

➤ تمكن السياسة النقدية من التحكم نسبيا في معدلات التضخم في الجزائر.

➤ إن الارتفاعات المستمرة في الأسعار التياالاقتصاد الجزائري هو السبب الرئيسي

لتدهور القدرة الشرائية للعملة الوطنية مما أثر على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية.

➤ السياسة النقدية لها أثر إيجابي على معدلات التضخم.

التوصيات:

من خلال الدراسة يمكن إعطاء جملة من الاقتراحات أهمها:

➤ التشخيص الحقيقي والفعال الذي يساعد في وضع حلول ناجعة عند حدوث الأزمات،

وهذا لن يكون إلا بإعطاء معلومات وإحصائيات ذات مصداقية وشفافية.

➤ الاهتمام في تطوير القوانين والإصلاحات لتعزيز فعالية السياسة النقدية والتحكم في

معدلات التضخم.

➤ التحكم في عرض النقود لتحقيق الاستقرار النقدي، حيث يؤدي التوسع في إصدار النقود إلى زيادة تضخم الأسعار.

➤ إعطاء استقلالية أكبر للسلطة النقدية، ومسائلتها في الأخير عن الأهداف المسطرة.

➤ تفعيل أكبر لأدوات السياسة النقدية غير المباشرة (السوق المفتوحة خاصة).

➤ الحد من التضخم المستورد وهذا بالتقليل من الاستيراد ومحاولة تشجيع المنتج المحلي.

➤ تشجيع الاستثمار الأجنبي من أجل رفع معدلات الإنتاج وتحسين قيمة العملة.

➤ العمل على استقرار سعر الصرف.

آفاق الدراسة:

معدلات التضخم في إطار التطورات الاقتصادية.

تطلعات السياسة النقدية في الرفع من النمو الاقتصادي.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

1. دحان كنزة-سلوكي كريمة:جامعة أدرار، معهد العلوم الاقتصادية، فعالية السياسة النقدية في معالجة التضخم، دراسة حالة الجزائر (2000\2015).
2. دحماني رابح، أثر السياسة النقدية في التضخم في الجزائر، دراسة اقتصادية خلال 1980\2017 مذكرة نيل شهادة ماستر جامعة البويرة معهد العلوم الاقتصادية تخصص: اقتصاد كمي.
3. رشيد الخميلي، السياسة النقدية في ظل اختلاف أنظمة التمويل، دراسة الحالة الجزائر - مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر - سعد دحلب البليدة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، نقود مالية - بنوك- 2008.
4. سليم موساوي بعداش، فعالية السياسة النقدية في الاقتصاديات الانتقالية حالة الجزائر.
5. سيعدان عمر، دور البنك المركزي في تحقيق الاستقرار النقدي، دراسة حالة البنك المركزي الجزائري، مذكرة نيل شهادة ماستر-جامعة العربي بن مهيدي - أم بواقي، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص اداري أعمال مؤسسات (2008\2009).
6. شاکر ابراهيم، دور السياسة النقدية في استهداف التضخم (دراسة حالة الجزائر 2000\2020) م ذكرة نيل شهادة ماستر، جامعة محمد بوضياف مسيلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم تسيير.

7. الطيبي محمد اشتوي عبد الناصر، مدى فعالية السياسة النقدية في التخفيف من حدة التضخم في الجزائر (2010\2022)، مذكرة نيل شهادة ماستر جامعة أحمد دراعية - أدرار، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير اقتصاد نقدي وبنكي (2022\2023).
8. الطيبي محمد وشتوي عبد الناصر "مدى فعالية السياسة النقدية في التخفيف من حدة التضخم في الجزائر 2010، 2022 مذكرة لنيل شهادة الماستر، جامعة أدرار، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، اقتصاد نقدي وبنكي 2022.2023.
9. عبد الرحمان يسري احمد اقتصاديات النقود والبنوك الدارالجامعية الإسكندرية مصر 2003.
10. عبد الرحمان يسري أحمد: "اقتصاديات النقود والبنوك" الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر 2003، ص 233 البنك المصرفي المصري، مبادرة التنفيق والخدمات المالية المبادرة القومية للمعهد المصري. 2013.
11. العزوز بن علي "محاضرات في النظريات والسياسات النقدية الجزائر" ديوان المطبوعات الجامعة 2024.
12. علي وعلاء الدين عشيظ¹ "أثر السياسة النقدية والمالية في التضخم" (2000-2015) عشيظ -جامعة حجيار فارس بالمدينة.
13. عمران الوليد، دور السياسة النقدية في مكافحة التضخم، حالة الجزائر، جامعة أم البواقي، معهد العلوم الاقتصادية (2013\2014).

14. عمران وليد "دور السياسة النقدية في مكافحة التضخم"، دراسة حالة الجزائر-مذكرة مقدمة

لنيل شهادة الماستر جامعة أم بواقي كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير تخصص

مالية وتأمينات 2013-2014

15. مبادرة" التنفيق والخدمات المالية "(المبادرة القومية للمعهد لمصري 2013 (البنك المركزي

(المصري).

16. محمد ادريس، السياسة النقدية-سلسلة كتيبات اعريفية العدد17 صندوق النقد العربي 2021.

17. محمد صالح القرشي "اقتصاديات النقود والبنوك والمؤسسات المالية"أثناء للنشر والتوزيع

عمان - الأردن 2009.

18. مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع النقود والمالية جامعة الجزائر، 2007-2006.

19. مقدمة في الاقتصاد الكلي: أد محمد احمد الافندي، أستاذ الاقتصاد جامعة صنعاء ص 213

20.نسبية خوالدي، أثر السياسة النقدية على التضخم دراسة تحليلية وقياسية خلال فترة

(2000\2018)، مذكرة نيل شهادة الماستر، جامعة العربي بن مهدي، أم بواقي كلية

العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير اقتصاد نقدي وبنكي (2020\2021).

21. هال فهد عبد الله عبد العزيز الجميدي: "عجز الموازنة العامة في الدولة التكوين والسياسات

المالية " لمواجهةها . مذكرة ماستر للتجارة جامعة عين الشمس القاهرة مصر 2002.

الكتب:

1. أحمد رمزي محمد عبد العال العلاقات التبادلية بين معدلات الدورة والفعالية السياسية النقدية، المكتب العربي للمعارف، الطبعة الأولى، 2014.
2. البشير عبد الكريم، مداخلة بعنوان أثر السياسة المالية والنقدية على النمو والاستخدام في الجزائر، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف.
3. حامد يوسف العنوم: التوازن الكلي في الاقتصاد الإسلامي، عالم الكتب الحديثة للنشر والتوزيع الطبعة الأولى، الأردن 2012.
4. عبد الرحمان يسري احمد، النظرية الاقتصادية الكلية، مكتبة النور.
5. مجدي عبد الفتاح سليمان علاج التضخم والركود الاقتصادي في أسلام الظاهرة - دار العربي للطباعة والنشر والتوزيع 2002.
6. محمد ادريس، السياسة النقدية-سلسلة كتيبات تعريفية العدد17، صندوق النقد العربي 2021.
7. محمد فوزي أبو سعاد، مقدمة في الاقتصاد الكلي مع التطبيقات، الدار الجامعية مصر 2004.
8. سلمان بودياب، اقتصاديات النقود والبنوك، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر،بيروت، 1996
9. محمد عزة غزلان، اقتصاديات النقود المصارف ، دار النهضة، بيروت، 2002.

المجلات:

1. مروان محمد حسين فواعير، دور السياسات النقدية والمالية في مكافحة التضخم في الدول

النامية، المجلة العربية للنشر العلمي ، العدد 50 ، 2022

2. هنهاث سعيد 6 بختي ابراهيم "دراسة قياسية تنبؤية لظاهرة التضخم في الجزائر" خلال

الفترة (2020\2002) مجلة الدراسات المالية والمحاسبة والإدارية العدد 12 ديسمبر

.2020